عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

"واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات المهنية والتقنية (الصناعية) الفلسطينية"

أسم الطالب

محمد جلال محمد سند

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

2021م-1442هـ

"واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات المهنية والتقنية (الصناعية) الفلسطينية"

اعداد الطالب

محمد جلال سند

بكالوريوس تنمية مجتمع محلي _ جامعة القدس المفتوحة_ فلسطين

المشرف: د. اياد لافي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وموارد بشرية - كلية الدراسات العليا جامعة القدس

2021م-1442هـ

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

"واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات المهنية والتقنية (الصناعية) الفلسطينية"

أسم الطالب: محمد جلال محمد سند
الرقم الجامعي: (21612790)

الدكتور المشرف: د. اياد لافي

نوقشت هذه الدراسة وأجيزت في تاريخ (3 / 7 / 2021)، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. اياد لافي .....

2- ممتحناً داخلياً: د. ربيع عويس .....

3- ممتحناً خارجياً: د ناصر جرادات .....

القدس – فلسطين

1442-2021هـ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ

وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا) سورة طه (114)

الإهداء

الى معلمي ومعلم الإنسانية وسيدها نبي الامة وسيد البشرية سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

والى أرواح الاكرم منا جميعا شهدائنا الابرار وعلى راسهم الشهيد المعلم ابى عمار واامير الشهداء ابى جهاد والى أرواح أصدقائي الشهداء رفقاء الدرب والبندقية والطريق الى التحرير محمود صلاح وعنان الجواريش ومحمود عواد واحمد اسحق وجاد سالم ولا انسى ان يكون اهداء مني الى رفاق الاسر اسرانا الابطال وعلى راسهم الأسير القائد جواد الجواريش وجميع اسرانا الابطال في سجون الاحتلال والى روح الصديق والمعلم والاخ الدكتور ياسر عبيد الله الذي تمنيت ان يكون معي في هذه للحظات الا ان مشيئة الله كانت اسرع والى روح معلمي الأول وقدوتي ورفيقي الذي تربيت بين يديه جدي العزيز احمد حسن ابى علي وجدي الذي اقترن اسمي باسمه جدي محمد ابى عيسى وارواح جداتي والى المعلم الأول في حياتي ولا زال معلمي في كل الطرق والدي العزيز ووالدتي الغالية الذي تمنيت ان تكون الى جانبي في انجاز هذا المشروع ولكن المرض ابى الا ان يكون واقف بيني وبين هذه الأمنية

إلى رفيقة دربي صاحبة القلب الطيب **زوجتي المخلصة**.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا

محمد جلال سند

الإقرار

أقر أنا معد الرسالة لأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمّ الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع .....

الاسم: محمد جلال محمد سند

التاريخ : 2021/7/3

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم معي في انجاز هذا البحث المتواضع الذي اسال

الله العلي القدير ان يكون علم ينتفع به واخص بالذكر المشرف الذي كان لي الأخ

والمرشد والمعلم المشرف على رسالتي

(الدكتور اياد لافي)

وطاقم التدريس في كلية التنمية في جامعة القدس وعلى راسهم الدكتور احمد حرز

الله لما قدمه لي من نصائح ساهمت في خروج هذا البحث الى النور والى الدكتور

عزمي الأطرش الذي اسال الله ان يمن عليه بوافر الصحة والعافية ولا انسى الطاقم

الادراي في مبنى كلية التنمية المستدامة جميعا

مصطلحات الدراسة

•**التعليم المهني:** هو ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة المهنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية والتجارية ولهم القدرة على التنفيذ والإنتاج.(النملة،2017).فيما يعرف اليونسكو التعليم والتدريب المهني والتقني بالعملية التعليمية التي تشمل إضافة الى التعليم العام، دراسة التقنيات والعلوم ذات الصلة، واكتساب المهارات العملية، والسلوك والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية(كحيل، 2015).

•**الخريج:** كل فرد أنهى أحد المراحل التعليمية بنجاح وحصل على شهادة والمراحل التعليمية هي: دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه.(أبو جراد، 2018).

•**سوق العمل:** حلقة الوصل بين عرض الباحثين عن عمل والجهات التي تحتاج لتوظيفها من شركات ومؤسسات رسمية وخاصة ومشتركة. ويشكل الشباب المؤهلين وحديثي التخرج في مقدمة الفئات التي تنشط في هذه السوق.(السعو،2018).

الملخص

تهدف الدراسة التعرف على واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات المهنية والتقنية (الصناعية) الفلسطينية. وتكون مجتمع الدراسة من خريجين التخصصات المهنية والصناعية من الجامعات الفلسطينية في محافظة بيت لحم. وتألفت عينة الدراسة من (120) خريج وخريجة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة. وتم جمع بيانات الدراسة من خلال استبانة وزعت الكترونيا على افراد عينة الدراسة.

وكشفت نتائج الدراسة أن التعليم المهني والتقني يساعد على تطوير شخصية مستقلة للخريج وتفكير واضح، كما تبين أن التدريب المهني يسهم في تزويد المتدربين بالمهارات اللازمة للعمل، ويساعدهم في الحصول على فرص عمل في مجال تخصصاتهم. وأظهرت النتائج أيضا أن التخصصات المطروحة تتناسب مع الأعمال المطروحة في سوق العمل، وهناك رضا عن التخصصات المهنية والصناعية، إذ تساعد الخريجين في الالمام بالمهارات اللازمة لسوق العمل. كما أكشفت النتائج أن من أبرز المعيقات الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل لهم، والازدياد المستمر لأعدادهم. وفيما يتعلق بالعوامل الأكاديمية والتدريب للخريج، فقد تمثل أبرزها بغياب ألية معينة لدى الجامعات تساعد الخريجين في الحصول على فرص عمل مناسبة. كما تبين أن للعوامل السياسية دور في عدم حصول خريجي التخصصات الصناعية والمهنية على فرص عمل مناسبة، ومن أهمها سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية. وفيما يتعلق بأبرز الاقتراحات لحل مشكلة بطالة خريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية، فكان أهماه ضرورة العمل على توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد، ومساعدتهم في الحصول على تمويل للبدء في انشاء مشروعات صغيرة خاصة بهم.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة قيام الجامعات بوضع برامج وعقد ندوات توعية هادفة لتعريف الطلبة بأهداف الجامعة والتخصصات الصناعية والمهنية والعمل على إعادة هيكلة المساقات في التخصصات الصناعية بشكل مستمر ليتلاءم مع تغيرات سوق العمل المتجددة، والعمل على زيادة عدد ساعات التدريب المعتمدة. كما توصي الدراسة بضرورة رفع كفاءة الكادر التدريبي وأعضاء الهيئة التدريسية من خلال تبادل الخبرات، والتأهيل، وعقد برامج شراكة بين الجامعات المحلية والجامعات الدولية تتلاءم مع مستجدات واحتياجات سوق العمل، وانشاء وحدة لمتابعة الخريجين تضمن استجلاب مشاريع للخريجين تحت إشراف الجامعات. كما توصي الدراسة بإجراء دراسات تهدف للوقوف على أهمية التوجه نحو التعليم المهني والصناعي.

Reality of Labor Market from the perspective of the Vocational and Technical Palestinian Graduates

Prepared by: Mohammad Jalal Mohammad Sanad

Supervisor: Dr.Iyad Lafy

Abstract

The study aims at investigating the reality of labor market from the perspective of the vocational and technical Palestinian graduates of the vocational and technical (technical) specializations in the Palestinian universities in Bethlehem District. Population of the study consists of all graduates of the vocational and technical specializations. Sample of the study consisted of (120) female and male graduates were selected randomly. Data of the study was collected by an online questionnaire.

Results of the study uncover that vocational and technical education helps graduates to develop an independent personality and a clear insight. It also provides trainees with the necessary work skills, and helps them pick up job opportunities related to their specializations. In addition, universities offer specializations demanded in the markets. There is also satisfaction towards the role of the vocational and technical specializations as they prepare graduates to enter the markets equipped by the necessary skills needed. The results further show that one of the most important economical obstacles affecting getting a job opportunity is that the government does not provide job opportunities for these graduates whose number increasing constantly. Regarding the academic factors and training, the findings indicated that the most important one is that universities have no clear strategy that helps graduates to get suitable job opportunities. Furthermore, political situations such as the siege policy imposed on the Palestinian territories represent another obstacle facing graduates of vocational and technical specializations to get a suitable job opportunity. Concerning on the suggestions to reduce unemployment amongst graduates of the vocational and technical specializations, most respondents see that it is essential to create more job opportunities by reducing retirement age and helping them to get funding to start their small projects.

In light of these results, the study recommends university to design purposive programs and holding workshops aiming at introducing students to the university goals and the vocational and technical specializations provided as well. The study also recommends in re-structuring the university courses taught for students of these specializations to suit work requirements and the constant changes take place and increasing the number of training hours in the courses plans. It is also recommended to improve the academic staff's efficiency by exchanging experience, habilitation and design mutual co-operative programs between local and international universities suiting the changes happen to the market needs. It is also recommended to establish a graduate unit aiming at bringing projects for graduates under the university's supervision. Finally, the study recommends conducting more research to examine the importance and role of the vocational and technical education.

- خلفية الدراسة
- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- اهداف الدراسة
- أسئلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج الدراسة.
- هيكلية الدراسة

الفصل الاول

1.1 مقدمة الدراسة:

يعد التعليم والتدريب المهني من العناصر الرئيسة والمهمة في تنمية الموارد البشرية وفي بناء المجتمعات الحديثة والمتطورة التي يعكس تطورها التقدم الحضاري والتقني والاجتماعي و تفرض نفسها على ارض الواقع نتاجاتها الصناعية وخبرتها الفنية على الآخرين، الا انه وبسبب التسارع الهائل في الألفية الجديدة من جراء التطور التكنلوجي والعلمي الذي يكو ن بأشد الحاجة الى مواكبة الركب في التطور والتقدم والذي لا يكون الا من خلال تصميم برامج تلقي على عاتقها إمكانية التشغيل وايجاد فرص عمل جديدة للخريجين الجدد الذي يكونون عاطلين عن العمل او عاجزين عن الحصول على فرصة عمل بسبب المؤهل الذي يحمله طالب العمل والمؤهلات المطلوبة للتشغيل، فمسؤولية البطالة لا تتحملها الدولة فقط وانما هي مسؤولية تضامنية واجتماعية تقع على كل من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والتي تحتاج الى اطار استراتيجي قانوني ينظم العالقة فيما بينهما.(ابراهيم،2020).

وتشكل فئة الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الفلسطيني حوالي 1.1 مليون شاب وشابة في فلسطين بلغت نسبة الشباب (18–29 سنة) في فلسطين نحو 23% من إجمالي السكان (1.13 مليون)، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب بواقع 105 شاب لكل 100 شابة، علما بان تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام 2019 تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو 4.98 مليون، مع العلم ايضا ان نسبة الشباب كانت ايضا نحو 23% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.(المركز الإحصائي الفلسطيني،2019).

2.1 مشكلة الدراسة:

يواجه المجتمع الفلسطيني مشكلة تزايد البطالة بين خرجي الجامعات الفلسطينية في ظل التزايد المستمر والمتنامي في أعداد الخريجين نتيجة لتزايد الطلب على الجامعات ومعدلات الالتحاق والتوسع الأفقي والعمودي في الجامعات والتزايد المستمر في أعداد الجامعات، ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد الطلاب بشكل يفوق قدرة السوق على استيعاب الخريجين، وانعكست آثار الأزمة الراهنة المرتبطة بجائحة كورونا منذ مطلع شهر آذار 2020 بشكل مباشر على مختلف فئات المجتمع، لا سيما فئة الشباب، الامر الذي فاقم من معدلات البطالة بينهم، والمرتفعة أصلا، إذ بلغ معدل البطالة بين الشباب في فلسطين 38% لعام 2019 (31% بين الذكور و63% بين الاناث) بواقع 63% في قطاع غزة و23% في الضفة الغربية. كما تظهر البيانات ان اعلى معدلات بطالة بين الشباب سجلت بين الشباب الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين (18–29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 52% خلال العام 2019 (35% للذكور و68% للإناث).(الاحصاء المركزي الفلسطيني،2020).

تبدو مشكلة تزايد اعداد الخريجين أكثر حدة في الأراضي الفلسطينية نتيجة لضعف الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وحصرها فقط في قطاعات محدودة مثل الخدمات والبناء، وقد دفع ذلك بالعنصر البشري الفلسطيني الى البحث عن اسواق عمل تؤمن له عائدا مجزيا لتغطية النفقات التي استخدمت في تمويل كلفة الطالب الجامعية، وقد كان من أبرز تلك المظاهر تدني الشراكة بين مؤسسات سوق العمل والجامعات الفلسطينية.(الدلو،2017).

وعليه نجد أن مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال الرئيس التالي:

ما واقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية التقنية(الصناعية) والمهنية الفلسطينية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

أولا: الأهمية العلمية:

إن أهمية الدراسة الحالية تنبع من خلال الدراسات الحديثة في المجتمع الفلسطيني التي تدرس الاهتمام في سوق العمل الفلسطيني حيث أن نسبة الخرجين من الجامعات الفلسطينية نسب عالية واغلب الخرجين لا يجدون فرص للعمل في مجال دراستهم وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم احتياجات السوق المحلي الفلسطيني من التخصصات العلمية والصناعية ، ولمعالجة احتياجات السوق الفلسطيني من الأيادي العاملة المتعلمة لا بد من تظافر الجهود لدراسة متطلبات هذا السوق وعمل جهود توعوية مجتمعية من كافة المؤسسات التعليمية ولنشر الوعي بأهمية التخصصات والدراسات الصناعية في المساهمة في التقليل من نسبة البطالة وتغطية سوق العمل الفلسطيني بالأيدي العاملة والمدربة.

ثانيا: الأهمية العملية:

1. تنبع أهمية الدراسة كونها تحرص وتشدد على أهمية فتح المجال للخريجين للعمل في السوق المحلية.

2. تأتي أهمية الدراسة كونها تساعد صناع القرار في تطوير الفكر الاستراتيجي حول كيفية التفوق على أزمة البطالة في المجتمع.

3. تساعد الدراسة المؤسسات التعليمة في فتح تخصصات جديدة مطلوبة في سوق العمل الفلسطيني.

4. تساهم الدراسة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني بأهمية التخصصات الصناعية والمهنية.

5. تعتبر الدراسة من الدراسات الحديثة التي تلقي الضوء على أهمية الدراسات المهنية والحرفية في السوق الفلسطيني.

4.1 أهداف الدراسة

1. معرفة التخصصات المهنية والصناعية التي تطرحها الجامعات في الحد من نسبة البطالة في السوق المحلية .

2. التعرف على الجامعات والكليات التي تدرس التخصصات الصناعية والمهنية وأنواع التخصصات التي تدرس فيها.

3. التعرف على المعيقات التي تواجه دراسة التخصصات الصناعية والمهنية في الكليات والجامعات الفلسطينية.

4. معرفة دور التدريب المهني في إعداد خريجين الجامعات الصناعية والمهنية الفلسطينية لسوق العمل من وجهة نظرهم.

5.1 أسئلة الدارسة

ولتبين أهمية التخصصات الأخرى التي تطرح في الكليات الجامعية وحتى نستطلع اراء الخرجين من هذه الجامعات جاءت هذه الدراسة للإجابة عن **السؤال الرئيسي التالي:**

ما واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات المهنية والتقنية (الصناعية) الفلسطينية ؟

وانبثقت عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الجامعات التي تدرس التخصصات الصناعية والمهنية وأنواع التخصصات التي تدرس فيها؟
2. هل ساهمت دراسة التخصصات الصناعية والمهنية في إيجاد فرص عمل للطلاب الخريجين ؟

3. ما المعوقات التي تواجه الطلاب في الاقبال على دراسة التخصصات الصناعية والمهنية ؟

4. ما أهمية التدريب المهني في إعداد خريجين الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية لسوق العمل من وجهة نظرهم؟

7.1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية: محافظتي بيت لحم والخليل.
- الحدود الزمنية: العام الدراسي 2020.
- الحدود البشرية: الجامعات الفلسطينية الصناعية والمهنية.

8.1 منهج الدراسة :

حسب معيار الإجراءات و الأساليب المعتمدة لدى الباحث و التي تعتبر احد معايير تصنيف مناهج البحث العلمي، اعتمد الدراسة في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يعتبر المنهج التحليلي من أفضل مناهج البحث العلمي، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ولذلك فان هذا المنهج يتيح لنا التعرف على حقيقة التخصصات الجامعية في فلسطين وخاصة الصناعية والمهنية من اجل وضع القوانين والسياسات والتشريعات التي تساعد في تطوير هذا القطاع من التخصصات ودعمه من اجل الاقبال عليه بشكل اكبر من قبل الطلاب .

الإطار النظري

الدراسات السابقة

.

الفصل الثاني المبحث الاول

المبحث الاول : الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: التعليم المهني والتقني في فلسطين

1.1.2 التعليم المهني والتقني في دولة فلسطين

يشكل التعليم المهني والتقني أحد المكونات الرئيسة لتنمية الموارد البشرية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في قطاعات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. ويعد تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع أحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تزويد الأفراد بأحدث العلوم المعرفية والتقنية لإنتاج كفاءات علمية قادرة على المنافسة في الحياة العملية

وتجمع معظم الأدبيات على دور التعليم والتدريب كمحددين أساسيين للإنتاجية، وعلى أهميتها في رفع القدرة التنافسية والاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي لتعزيز مستويات التنمية المستدامة في الدولة على المدى البعيد. ويعد التعليم النوعي أهم وسيلة لبناء المجتمعات في مواجهة التغيرات الهائلة والمشكلات المعقدة والتحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة، لذلك يعتبر التعليم التقني ضروري لقدرته على المواءمة مع احتياجات سوق العمل وخاصة في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي.

وفي ظل تغير بيئة العمل الحاضنة للخريجين والحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، يواجه التعليم في فلسطين العديد من التحديات وأهمها عدم استيعاب سوق العمل للأعداد المتزايدة من الخريجين بسبب عدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل، لذلك بدأت الرغبة تتزايد على تعزيز التعليم المهني و التقني لدوره في توفير فرص عمل مستقبلية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.(عبد الفتاح نصر الله،2018.

2.1.1.التعليم المهني:

يقدم مسار التعليم المهني برامج دراسية مدتها سنتين تؤدي إلى شهادة الثانوية العامة في الفرع المهني أو الفرع التطبيقي. وتهدف هذه البرامج إلى تزويد سوق العمل بالعمال المهرة. وبلغت نسبة الالتحاق في المدارس المهنية 11.7% من عدد الملتحقين في التعليم الثانوي.(وزارة التربية والتعليم، 2014/2013).

في فلسطين بلغت 29.9% من إجمالي السكان البالغ نحو 4.42 مليون، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب 104.2 ذكور لكل 100 أنثى، وأن 43.1% ملتحقون بالتعليم، وأن 0.7% من الشباب أميون، ومعدل البطالة بين الخريجين 52.5% خلال الربع الأول 2013، وأن 37.0% نشيطون اقتصاديا، وبلغت نسبة الفقر بين الشباب 27.4% وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري. ويشار الى التعليم المهني والتقني بالتعليم الصناعي أو الزراعي أو الفندقي أو الاقتصاد المنزلي، أما التعليم الأكاديمي فهو التعليم بفروعه العلمي و الأدبي (العلوم الإنسانية) و ريادة الأعمال والشرعي والتكنولوجي. لقد بلغ عدد طلبة الثاني عشر الأكاديمي بكافة فروعه (68.650) طالبا وطالبة وبشكل ما نسبته (97%)، أما التعليم المهني والتقني لم يتجاوز (2.097) أي ما نسبته (3%) من عدد طلبة الصف الثاني عشر، كما هو موضح بالجدول التالي: عدد طلبة الصف الثاني عشر في فلسطين حسب الجنس والفرع(2019/2018)

الجنس	علمي	أدبي	تكنولوجيا	ريادة أعمال	زراعي	صناعي	شرعي	فندقي	اقتصاد منزلي	مجموع
ذكور	8.719	17.341	409	2.169	114	1.520	420	59	0	30.751
إناث	10.510	26.189	418	2.072	16	198	403	19	171	39.996
المجموع	**19.229**	**43.530**	**827**	**4.241**	**130**	**1.718**	**823**	**78**	**171**	**70.747**

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2020).

2.1.2 نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين:

إن منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين –رغم صغر حجمها–تعد منظومة مشتتة، من حيث أنواع المؤسسات وأهدافها وجهات الإشراف والمسؤولية، والإطار التاريخي الذي تشكلت فيه. وتنقسم برامج التعليم والتدريب المهني التي تقدمها مؤسسات التعليم والتدريب المهني إلى نوعين أساسين هما:

❖ رسمية (نظامية) وهي البرامج التعليمية والتدريبية التي تتسم بالخصائص التالية:

1. مقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.
2. .تحدد حداً أولياً لمؤهلات المدربين.
3. لها متطلبات دخول واضحة للمتدربين.
4. يمنح الخريجون شهادة رسمية معترف بها.
5. .لها مدة زمنية ثابتة.
6. . لها مناهج ثابتة ومحددة سلفاً ومعترف بها.
7. .شهاداتها معترف بها من قبل أنظمة الخدمة المدنية كمؤهلات مصنفة (ابراهيم، 2020)

❖ البرامج غير النظامية (شبه الرسمية) وهي البرامج التعليمية والتدريبية التي تتسم بالخصائص التالية :

1. مقدمة من مؤسسات مختلفة أو وزارات غير وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي.
2. لها مدد مختلفة.
3. ليس لها منهاج محدد سلفاً ومنهاج غير مرتبط بمناهج أخرى.
4. لا يوجد حد أدنى لمؤهلات المدربين فيها.
5. .يمنح الخريج منها شهادة معترف بها جزئياً.

ومن المؤسسات التي تقدم هذه البرامج:

- ✓ مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل.
- ✓ مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- ✓ مراكز التدريب طويل الأمد (منها ما يتبع جمعيات خاصة).
- ✓ المؤسسات التنموية والمنظمات الأهلية والدولية.
- ✓ الجمعيات الخيرية الموفرة للتدريب.
- ✓ مراكز التدريب الخاصة (المراكز الثقافية).
- ✓ مؤسسات حكومية تقدم تدريباً خاص.

فإن تنظيم القوى العاملة في قطاعات العمل المختلفة على شكل هرم تكون قاعدته فئة العمال محدودي المهارة على اعتبار أنه لم يتوفر لهؤلاء أي إعداد تدريبي سوى ما اكتسبوه من خبرة أثناء عملهم، يليهم خريجو مراكز التدريب المهني، وهؤلاء يمكن اعتبارهم عمالاً ماهرين إذا ما تسنى لهم اكتساب خبرة عملية، أما خريجو المدارس المهنية على اختلاف أنواعها فيشكلون مستوى مهنيين، إذ إن هؤلاء أمضوا في الدراسة المهنية سنتين وهي المرحلة الثانوية المهنية وبعضهم قد يكون درس المرحلة الأساسية العليا وبعضاً من أساسيات التعليم المهني، كما أن اجتيازهم لامتحان الثانوية المهنية العامة بنجاح يؤهلهم إلى هذا المستوى في هرم القوى العاملة، أما خريجو كليات المجتمع فيشكلون مستوى فنيين بينما يشكل خريجو الكليات الجامعية مستوى اختصاصين، وينظر إلى الذين يواصلون دراستهم العليا على أنهم خبراء.(حبيب، 2017).

ويرى الباحث: أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين مهم جدا إذ يعمل على زيادة الأيدي العاملة بين الخريجين ويقلل أيضا من البطالة بين صفوفهم ويساعد على زيادة الدخل وهو كغيره من التخصصات المهمة والتي تحتاج إلى الدعم وتوفير فرص العمل المناسبة وربطها بالتخصصات المتوفرة في الجامعات من أجل تشجيع الطلاب على الالتحاق بها وزيادة دافعيتهم بتوفر فرص عمل لهم.

3.1.2 واقع التعليم الجامعي وانعكاسه على البطالة في فلسطين:

نظرة عامة:

❖ نسب خريجي التعليم العالي من الجامعات الفلسطينية حسب التخصص والجنس للعام 2016/2017.

❖ نشأت الجامعات الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي، وكانت جزءا من الجهد الفلسطيني للحفاظ على الهوية الوطنية، إلى جانب توفير فرص التعليم الجامعي للشباب الفلسطيني، بعد أن أصبح من الصعب على عدد كبير منهم السفر إلى الخارج.

❖ شهد قطاع التعليم العالي نقلة نوعية بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993م وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها، وأدى الإقبال الكثيف على التعليم الجامعي إلى تخريج عشرات الآلاف سنويا في ظل فرص عمل أقل، ما خلق فجوة في سوق العمل، وزاد من نسبة البطالة.

❖ يبلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2018، 40 ألف سنويا، في حين يستوعب السوق المحلي 8 آلاف فرصة عمل للأفراد، ما يعني أن 80% من الخريجين بلا فرص عمل.(نصر الله،2017).

حقائق مهمة:

❖ أظهر دليل إحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن مؤسسات التعليم العالي المعتمدة والمرخصة في فلسطين بلغت (52) مؤسسة، بواقع (15) جامعة تقليدية، وجامعتان للتعليم المفتوح، و(17) كلية جامعية، و(18) كلية مجتمع متوسطة. ووفق الدليل، فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي الحالي (218.126) طالبا وطالبة، منهم (133.613) أنثى بنسبة 61% . وبلغت أعداد الذكور (84.513) بنسبة 39 %، فيما بلغت نسبة المسجلين والمنتظمين في برامج الدبلوم المتوسط (11.64 %) من عدد المسجلين المنتظمين في المؤسسات التعليمية. وصلت أعداد خريجي العام الدراسي 2017–2018 (45.722) طالبا وطالبة،

منهم (34.939) خريج بكالوريوس، (2.702) خريج ماجستير، (14) خريج دكتوراه، (82) خريج دبلوم عالي، (6.792) خريج دبلوم متوسط، (158) خريج دبلوم مهني.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،202).

❖ معظم التخصصات التي تطرحها الجامعات تخصصات أدبية، وذلك لانخفاض كلفتها التشغيلية وأقساطها الجامعة، ولكون غالبية طلاب التوجيهي من التخصص الأدبي.

❖ بلغت نسبة خريجي تخصص التربية في العام الدراسي2016/2017 حوالي 20.5% من إجمالي الخريجين، في حين بلغت نسبة خريجي الزراعة أقل من 1%، والمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات 3.1%.

❖ تضاعفت نسبة الخريجين إلى 400% خلال السنوات العشر الأولى من عمر السلطة.

❖ تحتل فلسطين المرتبة الأولى عربيا من حيث ارتفاع نسب البطالة وفق تقرير للبنك الدولي العام 2017.

❖ تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في الضفة والقطاع وفق جهاز الإحصاء حوالي 41% من مجموع قوة العمل(ثلث ذكور وثلثان إناث).

❖ ارتفاع معدل البطالة بين الحريجين(20–29 سنة) من 45% العام 2010 إلى 56% العام 2017.

❖ بلغت نسبة بطالة الخريجين العام 2018 نحو 41% في الضفة و73% في القطاع.

❖ بلغت نسبة الإناث من إجمالي الخريجين في العام 2017 نحو 60%، في حين نسبة البطالة بين الإناث الخريجات هي الأعلى. (الشرافي وآخرون، 2018).

4.1.2 واقع التعليم والتدريب التقني والمهني:

تعد أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني حديثة العهد مقارنة بأنظمة التربية والتعليم الأخرى، فقد ظلت البلدان العربية تولي التعليم العام جل اهتمامها وعنايتها على حساب أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني، مما أدى بالتراكم إلى تكوين نظرة سلبية نحو الإعداد المهني ومؤسساته من حيث كونه ملاذا لمن لم تسعفهم الحظوظ للاستمرار في التعليم العام ومواصلته إلى التعليم العالي. بدأت منذ السبعينات من القرن العشرين إرهاصات تطوير أنظمة الإعداد المهني والتقني من حيث السياسات والأهداف والهيكلية والبرامج والأنماط والمستويات، بهدف توسيع آفاقها وتحسين نوعية مخرجاتها (نواتجها) لتصبح أكثر مواكبة وتلبية لاحتياجات ميادين العمل والتنمية ومتطلباتها. وانعكست آثار الاهتمام في زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الأنظمة عن طريق إنشاء معاهد ومراكز تدريب جديدة أو زيادة طاقة استيعاب القائم منها، كما انعكست آثاره أيضا في تحسين الكفاءة الداخلية لبعض هذه الأنظمة، ولكن ما تزال فاعليتها (كفاءتها الخارجية تمثل نقطة ضعفها، وتحتاج إلى بذل مزيد من الجهود المكثفة والمخطط لها لتحقيق قفزة نوعية ليس فقط في مجال تحسين مدى ارتباطية برامجها بمتطلبات ميادين العمل الكمية والنوعية، لكي تحدث التغير المطلوب في أساليب العمل والإنتاج، أي مواكبة التطور التقني واستثمار نواتجه في تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين وسوق العمل.(العكش و بدح،2020).

ومما لا يخفى على احد في المجتمع الفلسطيني مشكلة خرجي الجامعات الفلسطينية الذين تخرجوا من الجامعات منذ أعوام والاغلبية العظمى منهم لم يجدو مكان للعمل ضمن تخصصاتهم حيث أن الجامعات الفلسطينية المتواجدة في محافظات الوطن تقوم بطرح تخصصات علمية وأدبية متمثلة بالطب والهندسة والحقوق والعلوم الإدارية والمصرفية والعلوم الاجتماعية مما زاد حجم خرجي هذه التخصصات الذين ينضموا في كل عام إلى قائمة البطالة ، وساهم في هذا الأمر كذلك الفكرة التقليدية التي تتمحور في عقول الكثير من أهالي الطلاب بعدم تقبل أن يقوما أبنائهم بدراسة تخصصات تساهم في دعم التنمية في

المجتمع وتحد من بطالة الشباب ومن أبرز هذه التخصصات ما يتم تدريس في بعض الكليات التي منها ما هو قديم النشأة ومنها ما هو حديث النشأة والتي لاقت إقبال من عدد كبير من الطلاب حيث تطرح هذه الكليات التخصصات الصناعية مثل الكهرباء والتكيف والتبريد في جامعة خضوري والعلوم الزراعية مثل ما تطرح كلية العروب التقنية والتخصصات الفنية والدرامية مثل ما تطرح كلية دار الكملة الجامعية من تخصصات جديده قديمة في السوق الفلسطينية مثل الخزف والزجاج والموسيقى والطهي بجميع انواعه والدراما والتصوير الفوتوغرافي والإنتاج والإخراج ومنها تبلوره فكرة عمل هذه الدراسة عن هذه التخصصات واهميتها في زيادة تنمية المجتمع والتقليل من البطالة المتغلغل داخل مجتمعنا حسب إحصائية جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في عام 2017 كانت كما يلي : إنه في العام 2017، بلغ أعلى معدل فترة تعطل بالأشهر بين الأفراد (20–29) سنة في فلسطين والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في تخصص العلوم الإنسانية بمعدل 20 شهراً، في حين بلغ أدنى معدل فترة تعطل في تخصص العلوم المعمارية والبناء وتخصص الهندسة والمهن الهندسية بمعدل 11 شهراً. وحظية الأعمال التجارية والإدارية من أعلى التخصصات التي درسها الأفراد (20–29 سنة) الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس خلال السنوات الثمانية الماضية. وأشار في بيان صادر حول الطلبة الذين تقدموا لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة "إنجاز" للعام الدراسي 2018/2017، الى أنهى في العام 2017، توزعت تخصصات الأفراد 20–29 سنة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس على النحو الآتي: الأعمال التجارية والإدارية (27%)، علوم تربوية وإعداد معلمين (15%)، الصحة (10%)، علوم إنسانية (9%)، العلوم الاجتماعية والسلوكية (8%)، باقي التخصصات (31.%) وبالمقارنة مع السنوات الثمانية الماضية كانت نسبة الحاصلين على تخصص الأعمال التجارية والإدارية هي النسبة الأعلى للأفراد في الفئة العمرية 20–29 سنة. وأفاد "الإحصاء" بارتفاع معدل البطالة بين الأفراد 20–29 سنة في عام 2017 الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس في فلسطين إلى

حـــوالي 56%، بواقـــع 41% فـــي الضـــفة الغربيـــة و73% فـــي قطـــاع غزة.(جهـــاز الإحصـــاء الفلسطيني،2017-2018).

يرى الباحث: أن واقع التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين وجود أعداد كبيرة من الخريجين المهنيين الذين لم يتوظفوا بتخصصاتهم، وأن نسبة البطالة مرتفعة وخاصة بين الإناث بسبب قلة توفر الشواغر للخريجين منهم، مما ينعكس ذلك على الخرجين وعلى الاقتصاد الفلسطيني.

5.1.2العلاقة بين التعليم التقني والمهني وسوق العمل

في ظل التطور المعرفي وتغير بيئة العمل، يعاني سوق العمل من تقنين مستويات العمالة الحرفية والمهنية وتحديد مواصفاتها ومعاييرها، بينما يعاني أصحاب الأعمال من نقص نوعية وجودة المدخلات البشرية التي هي مخرجات النظام التعليمي في نفس الوقت من زاوية المتغيرة ا المهار اللازمة لسد احتياجات سوق العمل تبعا للتطور المعرفي والتقني.

للتعليم المهني و التقني أهمية متزايدة في توفير فرص العمل الملائمة لاحتياجات سوق العمل، وقدرة على زيادة الكفاءة الإنتاجية بما يسهم في تعزيز التنمية الإنسانية، خاصة في ظل وجود نسبة عالية من الخريجين العاطلين عن العمل ومعدلات متزايدة من البطالة، حيث يركز هذا التعليم على تقديم دورات وبرامج تقنية ومهنية ملائمة لعدد متزايد من الطلبة، و تكون موجهة نحو احتياجات السوق في المرحلة الحالية والمستقبلية في ظل تغير بيئة العمل، وأن تجري تنبؤات طويلة المدى لاحتياجات سوق العمل من الوظائف تتلاءم مع التطورات المعرفية، للتمكن من توجيه نسبة من الخريجين لخيارات مهنية تستطيع الالتحاق في بعض المهن المستحدثة في الاقتصاد من خلال القطاع الخاص أو العمل الذاتي الحر، بهدف تخفيض معدلات البطالة، .وتطوير المشروعات الإنتاجية والخدمية التيُ تسهم في تعزيز التنمية المستدامة

وبالتالي أصبح التوجه نحو التعليم التقني والمهني يحظى بالدعم الحكومي من خلال تشجيع ودعم توجهات الطلبة نحو هذا التعليم، باعتباره لا يقل أهمية عن التعليم التقليدي، و كونه مرتبطا باحتياجات سوق العمل بشكل أفضل من التعليم الأكاديمي. لكن المشكلة الأساسية في هذا الأمر تكمن في نظرة المجتمع السلبية اتجاه الطلبة الذين يتجهون نحو التعليم المهني ويعتبرونهم أقل ذكاء من زملائهم الدارسين في المدارس النظامية

إن الفشل في تطبيق وتحويل الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني والتي أعدت عام 1996 وعدلت عام 2010 الى نظام وطني واعتباره جزءا لا يتجزأ من النظام التعليمي الفلسطيني رغم المحاولات لتطبيق عدد من مكوناته، يبين بأن الاهتمام الرسمي بهذا القطاع ما زال أقل من المستوى المطلوب. كذلك إن اقرار الإطار الوطني للمؤهلات وعدم تطبيقه يوضح بطء الإجراءات الداعمة لهذا القطاع، رغم أن هذا الإطار سيكون الأساس الذي سيغير من النظرة الدونية للعاملين في هذا القطاع، و يعطي لخريجي هذا القطاع الدافعية للتطوير الذاتي والنهوض بالمجتمع، كما سيدعم صياغة نتائج التعلم من حيث المؤهلات وفقا لمعايير التصنيف والتوصيف الفلسطيني POCوالتي تم تكييفها من التصنيف العر بي للمهن AOC (كلية هشام حجاوي التكنولوجية، 2016 ، ص40-43)

6.1.2 برامج التعليم والتدريب المهني والتقني:

❖ **البرامج الحكومية:** تقسم البرامج الحكومية إلى برامج رسمية، وغير رسمية، حيث تقدم البرامج الرسمية من خلال وزارة التربية والتعليم، أما البرامج غير الرسمية فتقدم من خلال وزارة العمل.

❖ **البرامج التابعة لوكالة الغوث "الأونروا" (UNRWA):** تهدف هذه البرامج إلى إعداد القوى البشرية المدربة، بمستوى العمالة الماهرة، في مجالات الصناعة والخدمات، لتلبية حاجات المجتمع وتنميته، وتوجه برامج وكالة الغوث "الأونروا" لأبناء اللاجئين حصريا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

❖ **البرامج المقدمة من المؤسسات التنموية والمنظمات الأهلية (غير الحكومية):** لقد لعبت المنظمات الأهلية وغير الحكومية دورا كبيرا، في ظل غياب الدولة المنظمة في فترة الاحتلال، حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، حيث كان لها الأثر البالغ في تطوير وتنمية التدريب المهني والتقني في فلسطين، فشملت برامج تدريب موجهة للفئات المهمشة، كالمرأة، والفقراء، وتمكين الشباب.

❖ **البرامج المقدمة من المؤسسات الخاصة:** يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من المؤسسات الربحية، التي تعمل في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، معظمها تحت إطار المؤسسات الثقافية المرخصة من وزارات معينة، تقوم هذه المؤسسات بتوفير برامج تدريب لرفع الكفاءة، وذلك حسب حاجة السوق المحلي، نظرا للطبيعة الربحية لهذه المؤسسات. (المحاريق،2014)

7.1.2 أنواع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

وفقا لقانون التعليم العالي، يمكن تصنيف مؤسسات التعليم العالي وفقا لما يلي:

1. **الجامعات وهي:** (جامعة الزيتونة للعلوم والتكنولوجيا، جامعة نابلس التقنية، جامعة الإسراء، جامعة الاستقلال، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة فلسطين التقنية_ خضوري، جامعة النجاح الوطنية، جامعة بيرزيت، الجامعة العربية المفتوحة_ فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، جامعة القدس، جامعة بيت لحم، جامعة بولتكنك فلسطين، جامعة الخليل، جامعة فلسطين الأهلية، جامعة فلسطين، جامعة غزة، جامعة الأقصى، الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر).

2. **الكليات الجامعية وهي:** (كلية الطب الحكومية، كلية الدعوة الإسلامية_ قلقيلية، كلية الروضة، كلية الأمة، كلية فلسطين الحكومية للعلوم الصحية والطبية، كلية العلوم الإسلامية_ فلسطين، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا_ خان يونس، كلية تنمية القدرات، المعهد الإكليريكي لبطريركية اللاتين، كلية المقاصد الجامعية، الكلي العصرية الجامعية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، كلية بيت لحم للكتاب المقدس،

كلية فلسطين للتمريض خان يونس، الكلية الجامعية للعلوم التربوية، كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة، كلية ابن سينا للعلوم الصحية، كلية فلسطين التقنية دير البلح).

3. **الكليات المتوسطة وهي:** (كلية المجتمع الإبراهيمية، كلية صحة المجتمع، كلية إنعاش الأسرة، كلية الخليل للتمريض، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، كلية مجتمع النجاح الوطنية، كلية الحاجة عندليب العمد، كلية الدراسات المتوسطة الأزهر، كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية، كلية مجتمع غزة_ الوكالة، كلية العلوم التربوية_ الطيرة، الكلية العربية للعلوم التطبيقية، كلية تدريب خانيونس، كلية مجتمع طاليتا قومي، كلية التمريض_ مستشفى الكاريتاس، الكلية الذكية للتعليم الحديث).(وزارة التربية والتعليم العالي،2020).

8.1.2 أهداف التعليم والتدريب المهني والتقني

❖بعد الاطلاع على عدد من المراجع والبحوث والدراسات في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، يمكن القول، أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأفراد الملتحقين ببرامج هذا النظام .وفيما يلي عرض موجز لهذه الاهداف كما جاءت في استراتيجية، التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية: (أبو معيلق،2016).

❖ على مستوى المجتمع:

تزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة وبالفنيين والتقنيين المؤهلين.

مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومراقبة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة والسعي إلى التعامل مع تأثيرها على سوق العمل.

مواجهة التغيرات الحاصلة في سوق العمل والناتجة عن التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال برامج التدريب الخاصة وبرامج التعليم المستمر التي تزيد من فرص الأشخاص في الحصول على عمل بشكل دائم.

زيادة إنتاجية القوى العاملة من خلال رفع مستوى أداء ومؤهلات القوى العاملة باستمرار لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل وإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.(فارس،2014).

- على مستوى الأفراد:

اكساب الأفراد المعرفة والمهارات التي يطلبها تخصصهم المهني وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العمل.

إعداد أشخاص مؤهلين للحياة في مجتمع ديمقراطي بحيث يكونوا قادرين على التفكير والتحليل المنطقي، إعداد أشخاص يتحلون بالعادات السلوكية المهنية المطلوبة ويؤمنون بقيم إتقان العمل والأمانة والقناعة، وإعداد الأفراد للتعامل مع التقنيات الحديثة. إعداد أفراد واعين لواقع سوق العمل وتغيراته، وبخصوص الفئات المستهدفة، فقد نصت الاستراتيجية على اعطاء حصص للفئات الاقل حظا في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بحيث تخصص حصص من المقاعد للنساء.(أبو معيلق،2015).

ويرى الباحث دور التعليم والتدريب المهني والتقني في إحداث تنمية مجتمعية مستدامة على مستوى الفرد من خلال تنمية وتطوير مهاراته وقدراته للالتحاق بسوق العمل، إضافة إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من خلال رفع مستوى أداء ومؤهلات القوى العاملة باستمرار لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل وإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

9.1.2 خصائص التعليم المهني

تتميز برامج التعليم المهني الناجح بعدد من الخصائص التي لابد من توافرها لضمان الفاعلية والكفاءة، ولعل من أهم هذه الخصائص:

- أن تكون وثيقة الصلة بالأهداف التعليمية والتربوية من ناحية وبعالم العمل والإنتاج من ناحية أخرى.

- أن تنسجم برامج التعليم المهني مع العملية التربوية بإطارها الواسع وهيكلها الشامل فتشكل عنصراً من عناصر التنمية المتوازنة والمستمرة لقدرات الفرد.
- الاستمرارية في التحديث والتطوير في الوسائل والأساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- التكامل والمزج بين التدريب في مواقع العمل (التدريب المؤسسي) والتدريب في المؤسسة التعليمية (التدريب المؤسسي).
- أن يكون اقتصادياً وذا مردود عال وينعكس ذلك عادة على كفاءة الأساليب التدريبية المستخدمة ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة • .التكامل والتفاعل بين المهارات الأدائية والتطبيقات العلمية من جهة، وبين المعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات وتشكل قاعدة لها من جهة أخرى.
- التعليم المهني الناجح يكون في التخطيط له، وتصميمه وتنفيذه منسجماً مع البيئة، ويحافظ عليها ويبتعد عن تلويثها، ويوفر السلامة والأمن للعاملين والتجهيزات(نصر الله،2018)

ويرى الباحث: أن خصائص التعليم المهني تتميز: 1) بأن تكون وثيقة الصلة بالأهداف التعليمية والتربوية وما يتناسب مع سوق العمل 2) أن تنسجم برامج التعليم المهني مع العملية التربوية والتطبيقية في سوق العمل ومع الفرص المتوفرة للعمل بالسوق.3) مواكبة التطورات والتكنولوجيا المستمرة لمواصلة العملي المهنية والتدريبة وما يتناسب وفرص العمل.

10.1.2 البطالة بين صفوف الخريجين في الجامعات الفلسطينية:

ارتفاع في معدل البطالة بين الأفراد 20–29 سنة الحاصلين والحاصلات على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس.

إن معدلات بطالة مرتفعة بين الأفراد 20–29 سنة الحاصلين والحاصلات على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس.

سجلت أعلى معدلات للبطالة بين الأفراد 20–29 سنة الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في العام 2017 في قطاع غزة بالمجالات الآتية:

علوم إنسانية (79%)، الأعمال التجارية والإدارية (77%)، علوم تربوية وإعداد معلمين (77%)، العلوم الطبيعية (75%)، العلوم الاجتماعية والسلوكية (74%).

في حين سجلت أعلى معدلات للبطالة بين الأفراد 20–29 سنة الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في العام 2017 في الضفة الغربية بالمجالات الآتية:

العلوم الطبيعية (65%)، علوم تربوية وإعداد معلمين (59%)، العلوم الاجتماعية والسلوكية (58%)، الحاسوب (51%)، علوم إنسانية (49%).

من 11 إلى 20 شهراً ما يحتاجه الخريجون للحصول على أول فرصة عمل في العام 2017، بلغ أعلى معدل فترة تعطل بالأشهر بين الأفراد (20–29) سنة في فلسطين والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في تخصص العلوم الإنسانية بمعدل 20 شهراً، في حين بلغ أدنى معدل فترة تعطل في تخصص العلوم المعمارية والبناء وتخصص الهندسة والمهن الهندسية بمعدل 11 شهراً.

جدوب رقم (1) معدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد (20–29) سنة في فلسطين الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة والجنس، 2017.

مجال الدراسة	الجنس		مجموع
	ذكور	إناث	
علوم إنسانية	16	21	20
العلوم الطبيعية	14	19	18
الصحافة والإعلام	17	20	18
الرياضيات والاحصاء	17	18	17
الحاسوب	16	18	17
علوم تربوية وإعداد معلمين	14	17	17
الصحة	14	17	16
القانون	11	26	16
الأعمال التجارية والإدارية	13	16	15
العلوم الاجتماعية والسلوكية	11	15	14
الخدمات الشخصية	9	16	12
العلوم المعمارية والبناء	12	11	11
الهندسة والمهن الهندسية	11	11	11

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2018).

المبحث الثاني: التدريب المهني

2.2 التدريب المهني

1.2.2 مفهوم التدريب المهني

فقد عرفت وزارة التربية والتعليم العالي بأن التدريب المهني هو: إعداد الفرد وتدريبه على عمل معين لتزويده بالمهارات والخبرات التي تجعله جديرا بهذا العمل وكذلك إكسابه المعارف والمعلومات التي تنقصه من أجل رفع مستوى كفاءته الإنتاجية وزيادة إنتاجيته في المؤسسة.(وزارة التربية والتعليم العالي،2018).

كما ويمكن **تعريف التدريب المهني بأنه:** "عملية حصول الفرد على مهارات، ومعلومات، واتجاهات(قيم) أو تزويده بها، أو تطويرها لديه، بشكل يؤدي إلى تعديل سلوكه وأدائه ليصبح قادرا على القيام بجزء من عمل أو بعمل متكامل أو بمجموعة من الأعمال بشكل مناسب. ويشمل الإعداد لتلك البرامج التي تعد المتدرب لمزاولة مهنة معينة كما يشمل أيضا برامج رفع كفاءة العامل في مهنة يمارسها".(نصر الله،2017).

أصبح التدريب والتعليم المهني في عصرنا الحالي عنصرا أساسيا يرفد مختلف قطاعات العمل والإنتاج بالقوى العاملة المدربة، بل ويعتبر الوسيلة المثلى لرفع تلك المهارات وتطويرها. وكلما تطورت مهارات العامل زاد إنتاجه. إن تحقيق التنمية الاقتصادية لا بد أن تتطلب عمالة مهنية وفنية ماهرة في العديد من المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية مما يستدعي زيادة الاهتمام بالتدريب والتعليم المهني، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد بدأ موضوع تنمية الموارد البشرية عموما والتدريب المهني بشكل خاص يحظى باهتمام الحكومة في الأردن، بعد أن تركزت الجهود خلال الفترة الماضية على التعليم العام لتلبية رغبة المواطنين.(السيوف، التعليم الصناعي).

ان التعليم المهني لا يمكن تجزئته عن النظام التعليمي في شكله الكبير على الإطلاق، فالتعليم المهني في صورته الواسعة هو ذلك النوع من التعليم الذي يجعل فرداً ما قابلا للعمل في مجموعة من المهن

أفضل من قابليته للعمل في مجموعة أخرى، وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الأهمية رغم كونه لا يعد الأفراد أهلاً للعمل.(شرارة، 2020)

فقد أصبح التدريب المهني عملية مخططة منظمة مركزة للوصول إلى المستوى المطلوب في أقصر وقت وأقل كلفة آخذة بنظر الاعتبار التغيرات في أهداف التدريب من مجرد تلقين للمعارف وتعليم للمهارات إلى تربية المتدرب على الأسلوب الصحيح في التفكير والابتكار والتجديد ليفهم عمله جيدا ويؤديه بكفاءة عالية مع استيعاب التطورات الحديثة.(العتيبي و أبو عبيد،2018).

ويعرف الباحث التدريب المهني: بأنه أحد أنواع التأهيل التي تهتم بتعليم الحرف المختلفة والمهن التي تتم بشكل يدوي أو تطبيقي.

2.2.2 نبذة تاريخية حول التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية

بدأ تاريخ نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين عام 1856 عندما سمحت الحكومة العثمانية للسكان والطوائف بأنشاء المدارس التي تراها مناسبة لرعاياها (مدخل الى التدريب المهني، نظام التعليم والتدريب التقني والمهني، معهد تدريب المدربين، 2001)

وفي عهد الاحتلال البريطاني كان التدريب والتعليم على شكل مشاريع بادرت إليها المنظمات التبشيرية والجمعيات الخيرية، واستهدفت في حينه الجماعات المحرومة كالمحتاجين والفقراء والأيتام وأبناء الشهداء. ووجهت هذه المنظمات والجمعيات الخيرية خدماتها للذكور فقط في العائلات المستهدفة، باعتبارهم المسئولين عن كسب رزق العائلة. حيث عملت على توفير بعض خدمات الإعالة العينية والبرامج التدريبية في مجال بعض الحرف كالنجارة والحدادة وأعمال الألمنيوم وصيانة السيارات والكهرباء بهدف إكساب الذكور مهارات بسيطة تساعدهم في الحصول على عمل لكسب عيشهم وعيش عائلاتهم واعتمدت هذه المنظمات والجمعيات التوجه الخيري، مركزة على إزالة الفقر، وتحسين الأوضاع المعيشية

للعائلات والوحدات المنزلية. وبين عامي 1860 و1952 تم تأسيس سبع مدارس صناعية ومؤسسات مهنية تستهدف الفقراء والأيتام الذكور فقط.(أبو نخلة،1996)

وتم تأسيس تسعة من اصل 12 مدرسة صناعية وعدد قليل من مؤسسات التدريب المهني المتقدمة (مرحلة ما بعد الثانوية) العاملة حاليا في الأراضي الفلسطينية من قبل مبشرين مسيحيين أو جمعيات اسلامية. ومن ضمن هذه المدارس مدرسة" Schneller" للأيتام في القدس (سنة 1860) ومدرسة " Brothers Celesian"الصناعية (سنة 1863) ودار الأيتام الاسلامية (سنة 1922) واليتيم العربي (سنة 1945) ومدرسة الأمل التي تم تأسيسها أولا من قبل "المينونتيون" (سنة 1961) ويتم تشغيلها حاليا من قبل الجمعية العربية. وفيما عدا مدرسة الأمل والتي هي تعليمية مهنية مشتركة بين الاناث والذكور فإن جميع هذه المدارس مخصصة للذكور فقط .ولعبت الأونروا دورا مهما في مجال التدريب والتعليم المهني والتقني. وعلى الرغم من أن الأونروا قد تأسست لتخدم فئات أخرى (اللاجئين الفلسطينيين) إلا أنها أخذت في اتباع نفس التوجه وهو استهداف العوائل بشكل عام والممثلة بالمعيلين الذكور. حيث كان الهدف الرئيسي هو تزويد اللاجئين بالتعليم الأساسي والمهارات الأساسية لمساعدتهم على البقاء. فعلى مستوى التعليم الأساسي خدمت الأونروا الذكور والإناث على حد سواء عن طريق انشاء المدارس التحضيرية والأساسية. أما على مستوى التعليم والتدريب المهني والتقني فقد قدمت فرص تدريب أكثر للذكور على حساب الاناث للسبب المذكور أعلاه .وقد بدأت الأونروا التدريب في ثلاث مستويات: "التدريب المهني و كليات المجتمع للمرحلة ما بعد الثانوية والتدريب ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة". حيث انعكس عدم التكافؤ بين الذكور والاناث من خلال أعداد مؤسسات التدريب المهني وأعداد ونوعية برامج التدريب. وبين عامي 1953 و1962 أطلقت الأونروا ثلاثة مؤسسات تدريب مهني ومركز تدريب للمعلمين، واحد منها فقط كان مفتوحا للإناث في منطقة رام الله والذي قدم خدمات تدريب المعلمين والتدريب على الحياكة وأعمال السكرتارية والعناية بالبشرة. أما المؤسسات الثلاثة الأخرى فقد كانت

مخصصة للذكور فقط حيث كانت تقدم برامج متنوعة في التجارة وتدريب المعلمين. إضافة الى ذلك فقد أطلقت الأونروا برنامج تخفيف حدة الفقر والذي استهدف طبقة اللاجئين الأكثر احتياجا وكان الهدف الرئيسي العائلات الممثلة بالمعيلين الذكور. وعندما تولت الحكومة الأردنية زمام الأمور في الضفة الغربية مطلع الخمسينات قامت بدمج نظام التدريس بوزارة التربية والتعليم الأردني. حيث تماشى المنهج المتبع مع سياسة التعليم الأردنية حينها من حيث تفضيل الذكور على الاناث. وقد بدأ العمل في التعليم والتدريب المهني على مستويين؛ الثانوي وما بعد الثانوي. ففي بداية الخمسينيات تم افتتاح برنامج لتدريب المعلمين في "مركز رام الله لتدريب المعلمين للإناث" عام 1952 وكلية خضوري للرجال في طولكرم والتي تم تأسيسها اصلا عام 1930 للتدريب الزراعي. وبين عامي 1960 و1962 تم تحويل مدرستين أساسيتين في القدس ونابلس الى مدارس صناعية ثانوية مخصصة للذكور. وفي عام 1964 تم تأسيس مدرسة العروب الزراعية للذكور في الخليل. وتبعت هذه المدارس والكليات سياسة وفلسفة التعليم الأردنية القائمة على تهميش المرأة في التعليم والتدريب المهني بشكل واضح .وكنتيجة للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام 1967 فقد سيطرت القوات الاسرائيلية على كافة الموارد والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية. حيث قامت قوات الاحتلال بافتتاح 13 مركز للتدريب المهني 9 منها في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة وذلك بهدف خدمة سوق العمل الاسرائيلي، حيث كان الذكور هم الفئة المستهدفة الرئيسية في هذه المؤسسات. قدمت هذه المؤسسات عددا من البرامج التدريبية التي كانت تدوم بين 5 و11 شهرا، كما لاحظ "ماورو كاسترو" أن الغرض الفعلي لهذه المؤسسات كان تهيئة العمال للعمل في السوق الاسرائيلية مع التركيز على الأعمال البسيطة نسبيا وغالبا في قطاع الانشاءات. وفي عام 976 أنشأت الادارة المدنية الاسرائيلية "مدرسة الممرضات المسجلات" في قطاع غزة لتدريب عاملي الصحة للمؤسسات الصحية التي تشغلها حيث قبلت المدرسة المسجلين من الذكور والاناث على حد سواء. أحد متطلبات القبول في هذه المدرسة هو أن الطالب عليه أن يلتزم بفترة دراسة مضاعفة (6

سنوات على سبيل المثال) في مؤسسات الصحة التابعة للحكومة. كما قامت سلطات الاحتلال عامي 1976 و1978 بتطوير مدرستين أساسيتين الى مدارس ثانوية صناعية للذكور استجابة لمتطلبات سوق العمل في المناطق الجغرافية المستهدفة (رام الله وطولكرم). ولأسباب مشابهة تم تأسيس مدارس صناعية للذكور في سيلة الظهر والخليل أعوام 1992 و1993 . ولم تقم الادارة المدنية الاسرائيلية بتزويد اي نوع من التدريب الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل على العكس تماما فقد تم اغلاق معاهد التدريب الزراعية التي تقوم بهذا العمل. فقد ذكر تقرير للأونروا أن مدرسة بيت حانون الزراعية التي تم تأسيسها في قطاع غزة عام 1956 قد تم اغلاقها مرتين أثناء الاحتلال الاسرائيلي للقطاع، اضافة الى ذلك فقد تم إغلاق قسم الزراعة في كلية العروب وخضوري في الضفة الغربية والاقتصار على التخصصات الاكاديمية والتي كان يمثلها برامج تدريب المعلمين فقط. بالإضافة الى القطاع الحكومي، فقد كان للقطاع الخاص دوره الواضح في التعليم والتدريب المهني والتقني، ففي الخمسة عشر عاما الماضية أطلقت المعاهد الخاصة والمنظمات غير الحكومية عددا من مؤسسات التدريب الاضافية، حيث شهد عقد السبعينات والثمانينات ظهور ثماني كليات مجتمع، خمس منها ملكية خاصة بينما كانت تدار الثلاث المتبقية عن طريق الأوقاف الاسلامية. وخلال الفترة نفسها تم افتتاح برامج تدريب متخصصة على المستوى الجامعي في كليات الهندسة في كل من النجاح وبير زيت. وخلال السنوات العشر الماضية كان هناك نحو 30 معهد محلي وأجنبي يقدم البرامج التدريبية في الزراعة والتطوير الاقتصادي. كما أنشأت جامعات بير زيت والخليل مؤسسات للتدريب المستمر بغرض تحسين وتطوير مهارات المشاركين .وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة بدأ العمل على ترتيب أوضاع قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث عملت السلطة على تشكيل مجلس استشاري من مجموعة من المؤسسات الرسمية مثل وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل وممثلين عن الجامعات والمؤسسات الدولية والخاصة، حيث تم إعداد "الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني

والتقني في الضفة الغربية وقطاع غزة"، و"خطة التنفيذ للاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني". كذلك يوجد الآن جهات متخصصة تتابع التخطيط والتنظيم والمتابعة والإشراف على معظم برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وهي متمثلة في وزارة التربية والتعليم والعالي – الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني، هذا بالإضافة إلى وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية. ولقد تأخر تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني" بسبب ظروف واسباب مختلفة. إلا أن معظم من تم مقابلتهم من أصحاب القرار في مختلف الوزارات يرون أن الاستراتيجية الوطنية لا تزال صالحة لتلبية احتياجات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وأن كافة الوزارات المعنية تعمل جاهدة لتطبيقها بشكل كامل.(ابو نخلة، 1996)

يرى الباحث: إن أهمية التعليم المهني بدأت منذ العهد العثماني حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور في التعليم والتدريب المهني وما مرت به من تحديات وصعوبات حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم في الضفة وقطاع غزة وقيام بعض الجامعات بإدخال تخصصات مهنية وصناعية جديدة الى سوق العمل

4.2.2 خريجي التدريب والتعليم المهني والتقني:

1.4.2.2 توزيع خريجي التدريب والتعليم المهني حسب برامج التدريب

الطلبة الخريجين:

بلغ عدد الطلبة المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي(2019/2018) (42.394) طالبا وطالبة (26.758 أنثى و 15.636 ذكرا) موزعين كالتالي:

- الجامعات التقليدية: (27.755) طالبا منه (8 دكتوراه، 2.715 ماجستير، 89 دبلوم عالي، 22.925 بكالوريوس، 1637 دبلوم متوسط، 69 دبلوم مهني متخصص، 310 تأهيل تربوي، 2 فرعي).
- الكليات الجامعية: (2.469) طالبا منهم (863 بكالوريوس، 1.596 دبلوم متوسط، 10 دبلوم مهني متخصص).

- كليات المجتمع المتوسطة: (2.747 طالبا دبلوم متوسط).
- التعليم المفتوح: (9.423) طالبا منهم (58 ماجستير، 8479 بكالوريوس، 886 شهادة تأهيل تربوي).

شكل رقم (1) التالي يبين توزيع الطلبة الخريجين حسب الشهادة وحسب نوع المؤسسة

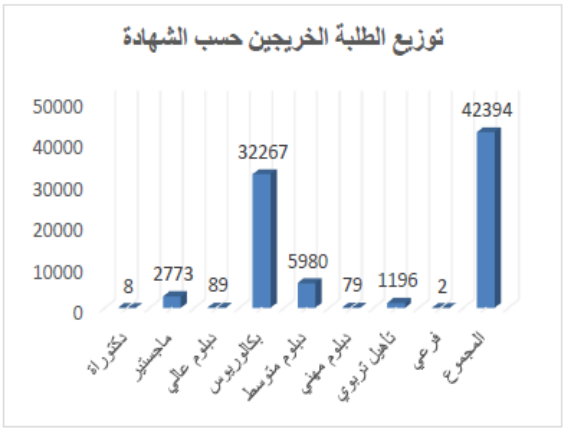

شكل(4): توزيع الطلبة المتخرجين حسب الشهادة

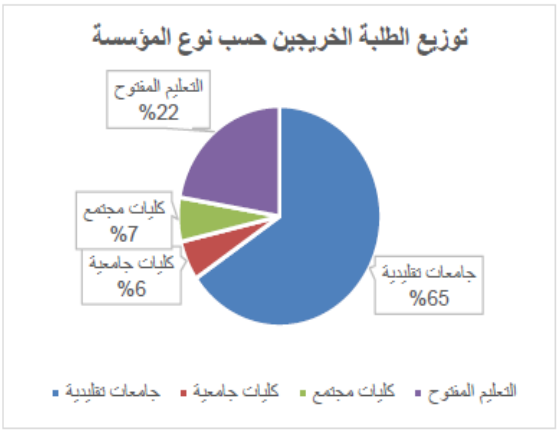

شكل(5): توزيع الطلبة المتخرجين حسب نوع المؤسسة

(المصدر: الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية(2019-2020)

توزيع الطلاب المتخرجين حسب البرنامج (التخصص):

الجدول التالي يوضح أعداد الطلبة المتخرجين حسب التخصص وفقا للتصنيف المعياري العالمي للتخصصات (اسكد2013) المستوى الأول للتصنيف.

جدول رقم (2) أعداد المتخرجين حسب التخصص(تخصصات اسكد العامة) والجنس:

جدول (4): أعداد المتخرجين حسب التخصص (تخصصات اسكد العامة) والجنس:

الرقم	البرنامج العام	جامعات تقليدية		كليات جامعية		كليات مجتمع		التعليم المفتوح		المجموع		النسبة المئوية
		أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	
.1	التعليم	3895	4960	192	236	189	230	2507	3120	6783	8546	%20
.2	الفنون والعلوم الانسانية	2145	2989	236	362	134	222	237	288	2752	3861	%9
.3	العلوم الاجتماعية والصحافة والاعلام	1465	2310	76	179	11	28	79	127	1631	2644	%6
.4	الاعمال والإدارة والقانون	3642	7668	400	665	621	905	3357	4742	8020	13980	%33
.5	العلوم الطبيعية والرياضيات والاحصاء	801	1013	0	0	39	52	88	101	928	1166	%3
.6	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	411	883	36	106	28	84	190	320	665	1393	%3
.7	الهندسة والتصنيع والبناء	1221	2918	22	173	144	600	0	0	1387	3691	%9
.8	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة	71	188	0	0	0	0	13	34	84	222	%1
.9	الصحة والرفاه	3182	4452	367	697	371	573	462	691	4382	6413	%15
.10	الخدمات	79	374	24	51	23	53			126	478	%1
	المجموع	**16912**	**27755**	**1353**	**2469**	**1560**	**2747**	**6933**	**9423**	**26758**	**42394**	**%100**

(المصدر: الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية،2019-2020)

إن أكثر أنواع التدريب المهني شيوعاً عند الذكور هو التدريب القصير في موقع العمل ليبلغ عددهم (21789) متدرب (9.31%) من إجمالي المتدربين)، تليها برامج التدريب من سنة إلى سنتين (2.23 %) ثم برامج التدريب التي تتراوح فترتها ما بين ستة شهور وأقل من سنة (5.17 %)كما هو واضح في الشكل (1).

أما بالنسبة للإناث فكان النصيب الأكبر لبرامج التدريب التي تتراوح فترتها من ستة شهور لأقل من سنة وتلك التي تقل عن ستة شهور بنسبة (8.30 %) و(7.30 %) على التوالي. ثم برامج التدريب من سنة إلى سنتين بنسبة (7.20%) وتتضح الفروقات بشكل واضح بين أعداد المتدربين الذكور والإناث في كل من برامج التدريب القصيرة في مواقع العمل وبرامج التدريب في المدارس الصناعية لصالح الذكور .

تمتاز برامج التدريب في موقع العمل بأنها الأقل تكلفة على كل من صاحب العمل والعامل وبأنها ذات علاقة مباشرة بطبيعة العمل وتكون لفترات زمنية قصيرة. والقطاعات التي تمتاز بأنها تدرب في مواقع العمل هي تلك التي تمتاز بطبيعتها الحرفية التي يكتسب فيها العامل مهارته من خلال موقع العمل نفسه، وهذا ما يفسر الفرق في أعداد المتدربين ما بين الذكور والإناث فيما يتعلق بهذا النوع من التدريب، حيث

حاز كل من قطاع الصناعة التحويلية والإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة على النسبة الأكبر من هذا النوع من برامج التدريب، وهذه القطاعات ترتفع فيها أعداد العمال الذكور مقارنة بالإناث. في المقابل فإنه يعاب على هذا النوع من التدريب أن فترته غير كافية حتى يكتسب العامل رصيد من المهارات تؤهله بأن ينقل المعرفة والتجارب من مؤسسات إنتاجية أخرى إلى موقع العمل الذي يعمل فيه، فيكتفي صاحب العمل بتدريب العامل بما يكفي لتشغيل الآلات اللازمة للإنتاج فقط. ويمكن أن يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها أن السوق الفلسطينية المستهدفة لإنتاج هذه المؤسسات لا تبرر الاستثمار الكبير في تدريب العاملين لديها، ولا حتى الاستثمار في استقطاب تكنولوجيا إنتاجية معقدة التي تستوجب برامج تدريبية لفترات أطول.

رسم (1) توضيح توزيع خريجي التعليم والتدريب المهني حسب برنامج التدريب

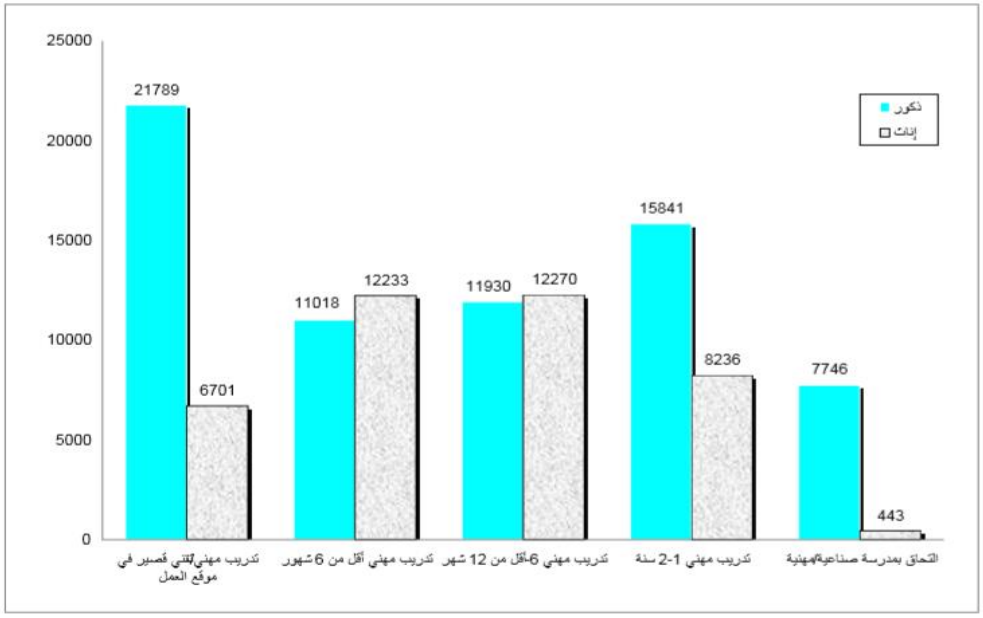

(الجهاز المركزي للإحصاء 2019)

يرى الباحث: أن اغلب الملتحقين في برامج التدريب المهني ودراسة التخصصات المهنية والصناعية من الذكور حسب الجدول المبين اعلاه وعليه يجب العمل من قبل الجامعات والمعاهد على تشجيع جميع الفئات من اجل الالتحاق في هذه البرامج حتى تتكافئ الفرص بين الذكور والاناث في ايجاد فرص عمل.

3.4.2.2 الخصائص الاجتماعية لخريجي التدريب والتعليم المهني

في هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض خصائص خريجي التدريب والتعليم المهني لكلا الجنسين بناءً على مجموعة من المعايير الاجتماعية وهي:

المعايير الاجتماعية	العمر	الحالة الزواجية	العلاقة برب الأسرة	نوع التجمع السكني

وستعتمد آلية عرض خصائص خريجي التدريب على مؤشرين مهمين وهما: نسبة خريجي التدريب إلى إجمالي السكان في سن العمل لكل فئة، والتوزيع النسبي لخريجي التدريب. وسيركز الشرح الفئات العمرية لخريجي التدريب والتعليم المهني.

يشير الشكل رقم (2) إلى أن هناك فروقات واضحة بين خريجي التدريب المهني حسب الفئة العمرية. لترتفع في مرحلة الشباب وتبدأ بالتراجع بين فئات العمر المتقدمة. فالمرحلة الأولى من العمر يكون فيها الفرد متحمساً للعمل ويريد أن يكتسب الخبرة ليكون مستقلاً بعمله فيبدأ بالبحث عن برامج تدريبية، ومع تقدم العمر يقل الطلب على برامج التدريب وذلك يعود إلى خمسة أسباب رئيسة وهي: **أولاً:** أن الفرد يصبح صاحب خبرة في مجال عمله وهو ليس بحاجة إلى برامج تدريب إضافية ويستطيع أن يكتسب قوته بما لديه من رصيد مهارات. **ثانياً:** هو أنه مع تقدم العمر تصبح فرصة استرداد تكلفة التدريب أقل خاصة في برامج التدريب ذوات التكلفة العالية. **ثالثا:** يرتبط اختيار الفرد لبرنامج التدريب مع اختياره للمهنة التي يرغبها، وأن عملية الاختيار هذه تكون عادةً في مراحل عمر شبابية. بمعنى أن الذي يرغب في أن يعمل في الحدادة مثلاً فإنه يقرر أن يعمل وهو في مرحلة الشباب وليس في مرحلة متأخرة من العمر، وبمجرد أنه اختار هذه المهنة فإنه يطلب برامج تدريب لهذه المهنة، لذلك يرتفع الطلب على برامج التدريب في أوساط فئة الشباب أكثر منها في أوساط الفئات العمرية المتقدمة. **رابعاً:** تختلف الحالة العملية للفرد مع تقدم العمر، ليبدأ موظفاً بأجر أو بدون أجر في المراحل الأولى من عمره، ليصبح صاحب عمل في مراحل العمر المتقدمة. فالموظف بحاجة إلى مهارات مهنية وتقنية حتى يستطيع بها اقناع صاحب العمل بأنه مؤهل للعمل، الشيء الذي يقل الحاجة إليه لدى صاحب العمل نفسه. وهذا يتفق مع نتائج مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني التي تشير إلى أن 5.51 %من خريجي التدريب المهني قد التحقوا بالدورة التدريبية بناءً على رغبة صاحب العمل، و5.42 %منهم التحقوا بسبب الرغبة بزيادة المهارات. خامساً، هناك فروقات جوهرية في سوق العمل وبرامج التدريب والتعليم المهني في الفترة الحالية

وفترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، فأعداد برامج التدريب المهني ازدادت بشكل مضطرد في العقدين الأخيرين، كما أن النشاط الاقتصادي الرائد خلال منتصف القرن الماضي كان من نصيب الزراعة الذي لا يتطلب توفر مهارات عالية.(مركز الإحصاء الفلسطيني 2019).

شكل رقم (2) نسبة خريجي التدريب المهني من اجمالي السكان في سن العمل مقسمة حسب الفئة العمرية

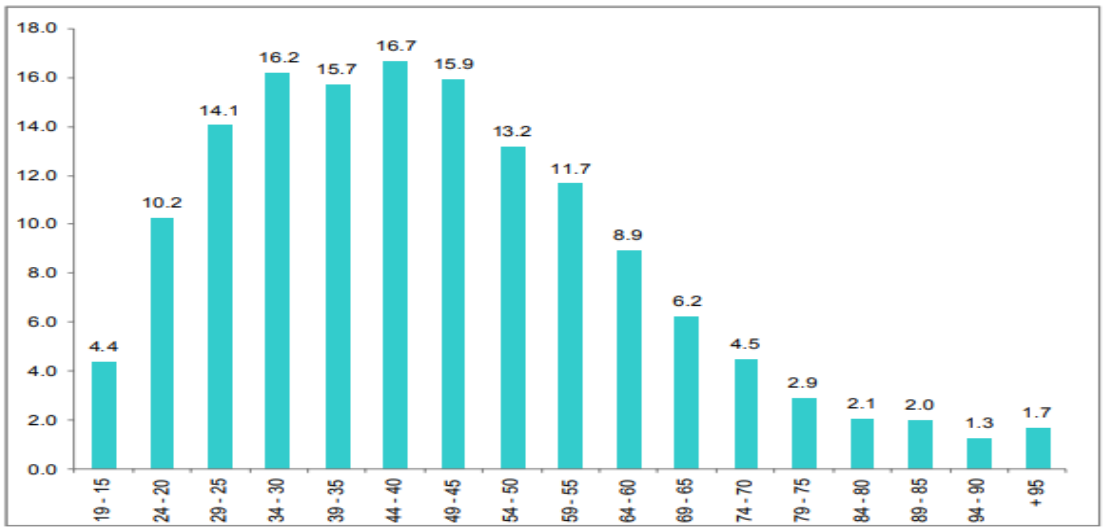

مركز الإحصاء الفلسطيني (2019)

ويقصد بسن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية هو 15 سنة فأكثر. وإجمالي السكان الذين يندرجون تحت هذا السن يسمون القوة البشرية (power Man)

شكل رقم (3) نسبة خريجات التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن القوى العاملة مقسمة حسب الفئة العمرية

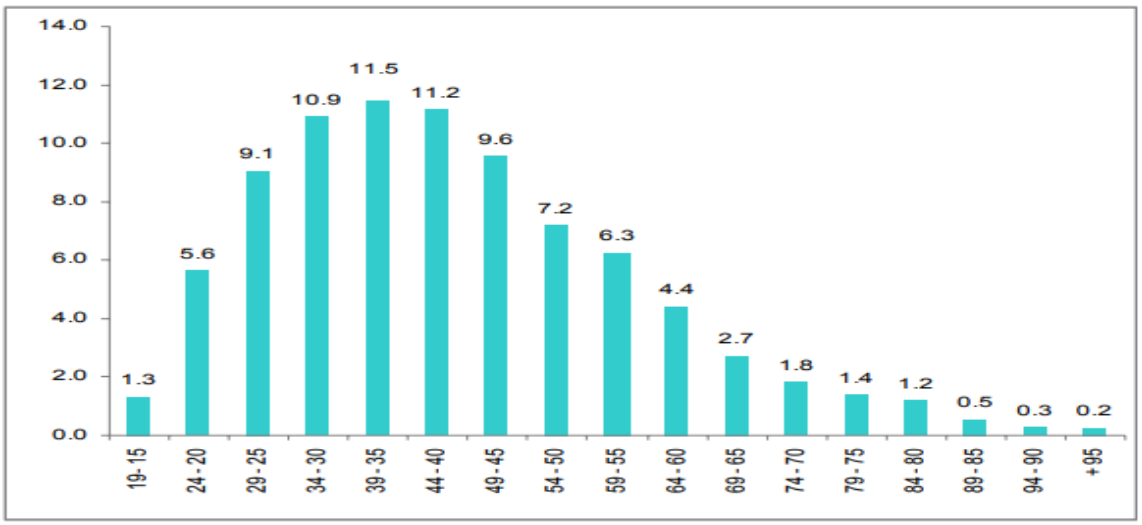

ويوضح الشكل رقم (4) أن الزيادة في أعداد المتدربين بدأت بشكل متسارع مع بداية مرحلة الشباب لجميع أنواع البرامج التدريبية لتصل ذروتها في فئة العمر ما بين 25–35 سنة، وتقل جميعها بشكل متناسق مع تقدم العمر. إلا أن نسبة الزيادة تختلف باختلاف برنامج التدريب، لترتفع في كل من برامج التدريب القصيرة في مواقع العمل وبرامج التدريب التي تقل عن ستة شهور وتلك التي تتراوح ما بين ستة شهور وأقل من سنة، وتقل لدى برامج التدريب من سنة إلى سنتين سواء بخبرة أو بدون خبرة، وأقلها لدى برامج الالتحاق بالمدارس الصناعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخبرة ليس لها دور ملحوظ في التأثير على الطلب على برامج التدريب في جميع الفئات العمرية، فكما هو واضح من الشكل أن سلوك الطلب على برامج التدريب من سنة إلى سنتين وبرامج الالتحاق بمدارس صناعية مهنية لكل من ذوي الخبرة وللذين يفتقدون هذه الخبرة هو سلوك متجانس على مدى الفئات العمرية جميعها.(مركز الإحصاء الفلسطيني 2019).

شكل رقم (4) أعداد خريجي التدريب والتعليم المهني من كلا الجنسين حسب الفئات العمرية وبرامج التدريب

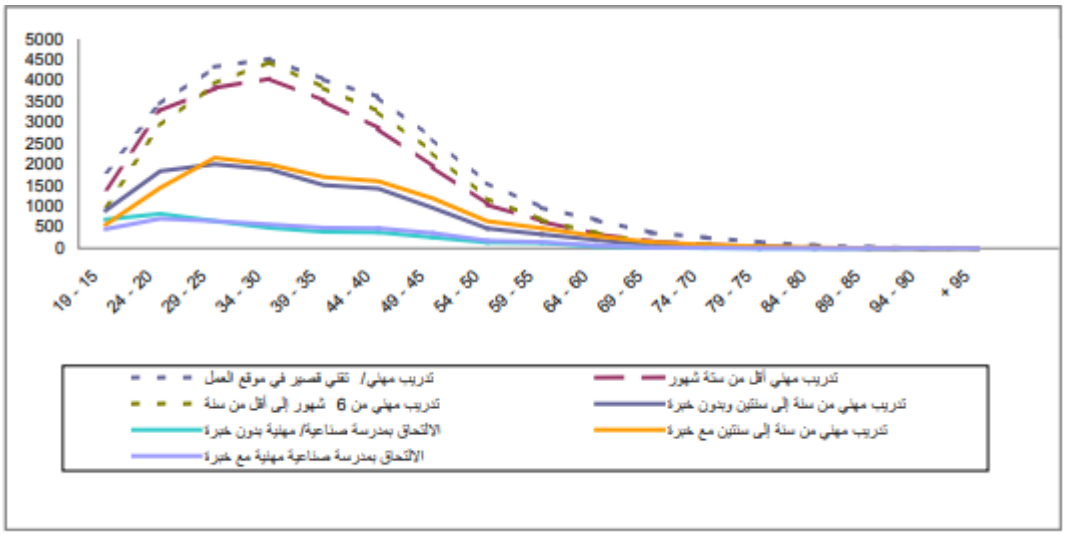

4.4.2.2 واقع البطالة في صفوف خريجي التدريب المهني في فلسطين

بلغ عدد خريجي التدريب المتعطلين عن العمل الذكور 6691 متعطل، و1802 متعطلة عن العمل.

ويلاحظ من الشكل رقم (5)أن هناك فروقات واضحة في معدلات البطالة بين الإناث باختلاف برامج التدريب. فكانت أعلى معدلات بطالة بين خريجات برامج التدريب لأقل من ستة شهور بنسبة بلغت (5.18%)وأقلها كان من نصيب برامج التدريب القصيرة في موقع العمل (3.8%) وتجدر الإشارة هنا

إلى أن برامج التدريب في موقع العمل تعني أن خريجة التدريب هي أصلاً تعمل وبالتالي من المنطقي أن يكون معدل البطالة بينهن الأقل. في المقابل تقاربت معدلات البطالة بين الخريجين الذكور ضمن هامش 5.2%لتبلغ أقصاها بين خريجي برامج التدريب من ستة شهور لأقل من سنة (5.12%) وأدناها في برامج التدريب القصيرة في موقع العمل (10%) .

شكل رقم (5) معدلات البطالة بين خريجي التدريب والتعليم المهني حسب برنامج التدريب والجنس

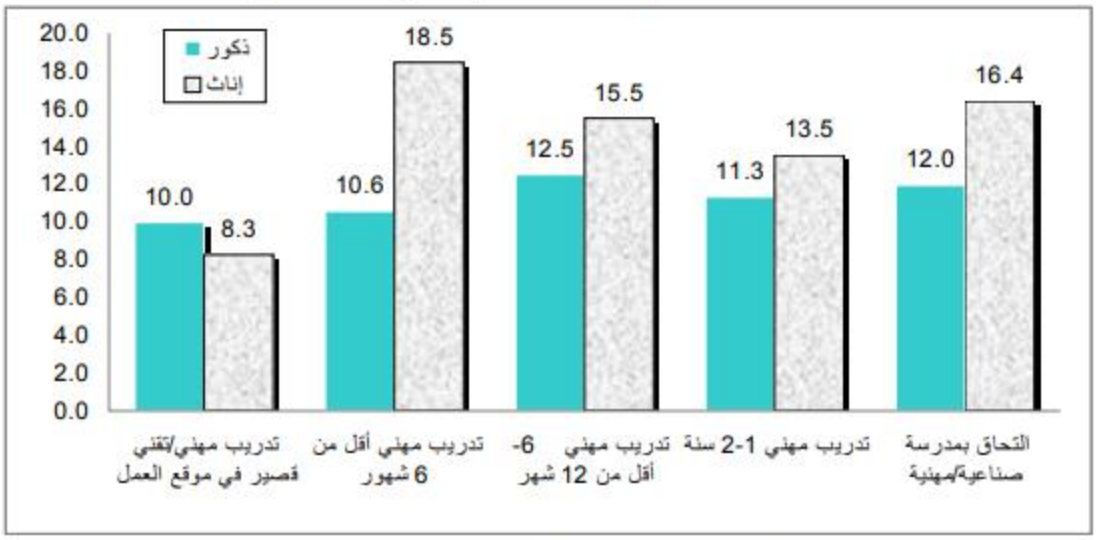

- حسبت عن طريق قسمة المتدربين المتعطلين إلى إجمالي القوى العاملة المتدربة في كل برنامج تدريبي.

5.4.2.2 نسبة البطالة بين الخريجين بفلسطين

أظهرت دراسة رسمية أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن معدلات البطالة في صفوف الخريجين الفلسطينيين تتجاوز 50%. ووفقا للدراسة التي تناولت الفجوة بين التعليم وسوق العمل، فإن معدل البطالة بين الخريجين وصل في نهاية العام 2018 إلى 50%، مقابل 31% المعدل العام للبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرى عرض الدراسة خلال ورشة عمل دعا إليها الجهاز المركزي للإحصاء بحضور وزيري التربية والتعليم مروان عورتاني، والعمل نصري أبو جيش، وممثل منظمة العمل الدولية في فلسطين منير قليبو، وممثلين عن الجامعات. وقالت رئيس الجهاز المركزي للإحصاء علا عوض، خلال الورشة إن نتائج الدراسة "تدق ناقوس الخطر، وتستدعي عملا تكامليا بين جميع أطراف ذات العلاقة". وذكرت عوض أن الدراسة أظهرت تضخم جانب العرض في سوق العمل الفلسطينية من خلال زيادة التدفق لخريجي التعليم العالي وارتباطه بالزيادة الطبيعية في السكان، وخصوصا الشباب. وأوضحت أن حوالي 40 ألف شخص دخلوا سنويا إلى سوق العمل ثلثهم تقريبا من الشباب، وفي المقابل

فإن سوق العمل الفلسطينية لا يستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى. ورصدت الدراسة تراجعا ملحوظا في جودة التعليم الجامعي داخل فلسطين، "حيث تفتقر فترة الدراسة الجامعية للتدريبي في مجالات يحتاجها سوق العمل ضمن التخصصات التي يتم تدريسها وسعي الجامعات إلى الربح المادي". من جهته وصف وزير العمل الفلسطيني البطالة بـ"التحدي الكبير للحكومة وللمجتمع الفلسطيني"، ملقيا باللائمة بشكل أساسي على الاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

وذكر أبو جيش أن الحكومة تعمل بالشراكة مع جميع الأطراف ذات العلاقة للحد من البطالة، وتسعى إلى الربط بين التعليم وسوق العمل، وتصنيف الجامعات بما يتواءم مع سوق العمل، ووقف تكرار التخصصات وإغلاق بعضها. واستنادا إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن معدل البطالة العام وسط السكان بلغ 30.8% خلال عام 2018م، بواقع 25.0% بين الذكور مقابل 51.2% بين الإناث. كذلك تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 46.7%، بواقع 40.4% للذكور و75.2% للإناث.

(نسبة البطالة بين الخريجين بفلسطين:http//:www.alaraby.co.uk/economy/2019/15/05)

6.4.2.2 التجارب العربية في التعليم المهني واستراتيجيات التكامل مع التعليم العام وربطها باحتياجات سوق العمل:

إيمانا بالدور المتميز لقطاع التربية والتعليم في بناء الإنسان وإعداده وتأهيله لمواجهة التطورات المتسارعة في العلم والثقافة، وما ينجم من تحولات اجتماعية واقتصادية، فقد توجهت مختلف الأقطار العربية لاعتماد سياسات واستراتيجيات استهدفت تطوير أنظمة وبرامج التعليم وتحديثها بمختلف مراحله وبضمنها مرحلة الثانوي. وقد تبلورت التوجهات بشكل أوضح خلال الفترة التي أعقبت انبثاق استراتيجية تطوير التربية العربية الصادرة عن المنظمات العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1979م وبرزت محاولات جاده لربط السياسات التعليمية بعملية تخطيط القوى العاملة والتنمية، وادخال تجديدات على التعليم الثانوي بهدف تنويعه وتكامله وربطه باحتياجات سوق العمل المتغيرة. ومن التجديدات التي أدخلت في نظم قبول التلاميذ وتوزيعهم على فروع التعليم الثانوي المهني وتخصصاته في بعض الأقطار العربية:

- ❖ الأردن: إن حوالي 40% من الذكور و20% من الإناث المقبولين في التعليم الثانوي يلتحقون حاليا بالتعليم الثانوي المهني. وتتجه السياسة التعليمية إلى رفع هذه النسبة لتصبح 50% للذكور و35% للإناث.
- ❖ سورية: توجيه 70% من مخرجات المرحلة المتوسطة إلى التعليم الثانوي المهني والفني، 30% إلى التعليم العام.
- ❖ الصومال: استهدفت الخطة المستقبلية قبول 70% في التعليم الثانوي المهني، وأن النسبة المتحققة لحد الآن هي 57%.
- ❖ العراق: تم توجيه 50% من مخرجات المرحلة المتوسطة إلى الثانوي الهني بموجب نظام الانسيابية، بوشر بتطبيق هذا النظام في عام 1981م وألغي في عام 1994م. وبذلك أصبح الالتحاق بفروع التعليم الثانوي حسب الرغبة.
- ❖ مصر: اعتمدت سياسة قبول نحو 70% من مخرجات التعليم الأساسي المتقدمين للالتحاق بالتعليم الثانوي بالتعليم المهني والفني، وحوالي 30% بالتعليم العام.(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،8،1998).

3.2 الجامعات والمعاهد وتخصصاتها المهنية والصناعية في فلسطين.

1.3.2 مفهوم التخصصات المهنية والصناعية:

- **مفهوم التخصصات المهنية وفقا للدراسات العالمية:**

التخصصات المهنية هي: مجموعة من أهم التخصصات التي يقبل عليها جميع الراغبين بالعمل وتعد اختيار أي من تلك التخصصات(الهندسة بأشكالها، الرياضيات، الفيزياء، إحصاء، جرافيك ديزاين، برمجة، الكيمياء، وغيرها من التخصصات التي لها مستقبل مهني ويستفيد منها الفرد في المستقبل) وهي من أهم القرارات في حياة الفرد وذلك لارتباطها باختيار نوع الدراسة التي يحرص على تلقيها كما يرتبط الفرد بمجال العمل الذي يختاره لأغلب سنوات حياته ويرتبط بتلك المهنة تحديد مستقبله الوظيفي وتتدخل العديد من العوامل في تحديد التخصص المهني المناسب للفرد منها حاجة سوق العمل وتفهم طبيعة الأعمال وقد تكون البيئة المحيطة ذات تأثير على الإنسان.(الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي/ التخصصات المهنية، http://www.abahe.uk)

مفهوم تخصص مهني: هو تخصص الفرد مباشرة في مهنة معينة من المهن وقصر جهوده عليها دون غيرها، والتخصص المهني يحدث غالبا نتيجة للتوسع في تقسيم العمل مما يساعد على زيادة المهارة في تأدية العمل.(http://www.hrdiscussion.com/hr111807.html.)

ويندرج من ضمن مفهوم التخصصات المهنية التعريفات التالية:

التعليم المهني: أحد مسارات التعليم الثانوي، إذ يخضع الملتحقون به، الذين يحققون متطلبات إنهائه، لامتحان الثانوية العام في الفرع المهني، الذي يخول من يختاره مواصلة التعليم لمستويات أعلى في التخصصات المهنية المحددة. يسمى هذا النوع من التعليم في بعض الدول العربية بالتعليم الفني.(مسرد مصطلحات التعليم والتدريب المهني والتقني،2007/2006).

التدريب المهني: هو أسلوب من أساليب مواكبة التطور المعرفي والتقني، التي يجب تزويد الفرد بها، وقد بات لزاما عليه أن يتابع هذه التطورات، وينتقي لنفسه المعارف والخبرات التي تفيده في مجال عمله، والتي تشبع رغباته الذاتية نحو علم ما.(شلدان،2016).

وتستخدم منظمة العمل الدولية مصطلح التدريب المهني للدلالة على الإعداد المهني الموجه لإعداد العمالة في مستويات العمل الأساسية، وهو غير مرتبط بمرحلة تعليمية محددة أو بفئة واحدة مستهدفة من المجتمع. وقد يتم في مؤسسات تعليمية أو في مواقع العمل أو المشاركة بينهما. وهناك تقريبا اتفاق على مدلول هذا المصطلح، وقد تختلف المسميات في بعض الدول، فمثلا في كل من سوريا واليمن والجزائر يستخدم مصطلح "التعليم المهني" للدلالة على "التدريب المهني" وتستخدم كلمة "التكوين" بديلا عن كلمة "التدريب" في دول المغرب العربي.(حبيب،2017).

التعليم التقني: هو ذلك النوع من التعليم النظامي، الذي تتولى مسؤوليته مؤسسات تعليمية نظامية، مدة الدراسة فيها سنتان بعد الثانوية بفروعها المختلفة، ويهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد أطر تقنية (فنية) تمتلك مستوى من المعرفة العلمية، بحيث تشكل حلقة وصل بين الاختصاصيين والعمال المهرة.(اليونسكو،1985).

وقد عرف الباحث اجرائيا

التعليم المهني: هو نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي، يتضمن اعدادا تربويا واكساب معارف ومهارات وقدرات مهنية، ويستهدف تخريج عال فنين في مختلف المجالات والتخصصات الفنية والمهنية.

التعليم التقني: هو التعليم ما فوق الثانوي ودون التعليم الجامعي ، يتضمن اعدادا تربويا واكساب مهارات وقدرات تقنية ال تقل مدة الدراسة والتدريب فيه عن سنتين، ويستهدف اعداد قوى عاملة تقع عليها مسؤولية التشغيل والانتاج.

- **مفهوم التخصصات الصناعية:**

التخصصات الصناعية: هي التخصصات التي يتم تدريسها في الجامعات والكليات الفلسطينية وتشمل الفن والصناعة على مختلف أنواعها من خزف وزجاج وكهرباء وشيف وغيرها.

2.3.2 أنواع التخصصات المهنية والصناعية:

جدول رقم (3) انواع التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية

التخصصات المهنية والصناعية				
السياحة	الطب والتمريض	التجارة.	التجميل والعناية بالبشرة	الحقوق
الهندسة وفروعها	صياغة المجوهرات وصناعتها	الزراعة	الطهي وجميع أنواعه	التكييف والتبريد
صيانة أجهزة الحاسوب	العلوم الإدارية والاقتصادية	الخزف	الدراما والتصوير والفوتوغرافي والإنتاج والإخراج	الاتصالات
الإلكترونيات الصناعية	تكنولوجيا المعلومات	الزجاج	التربية الرياضية	
الذكاء الصناعية	العلوم التربوية	الموسيقى	الهندسة الصناعية.	الأدوات الصحية والتدفئة المركزية
ميكانيك سيارات	المساحة والبناء	الراديو والتلفاز	العلوم الزراعية	التنجيد الفني والديكور

(وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، http://www.info.wafa.ps/ar_pag.aspx?id=9202)

3.3.2 التخصصات المهنية في المجتمع الفلسطيني:

تخصصات التدريب المهني:

هذه التخصصات المهنية التي تدرس في فلسطين وهي: السكرتارية التنفيذية، التجميل وتصفيف الشعر، الخياطة وتصميم الأزياء، الكهرباء العامة، الألمنيوم، الرسم المعماري، ميكانيك السيارات، كهرباء

السيارات، السكرتارية التنفيذية، الحدادة والألمنيوم، صيانة الأجهزة المكتبية، النجارة، الراديو والتلفزيون، التكييف والتبريد، التمديدات الصحية، البلاط، الخراطة والتسوية.(مركز وفا،2020).

4.3.2 الجامعات والمعاهد:

- **التعرف على الجامعات التي تدرس التخصصات الفنية والحرفية والمهنية:**

الجامعات الفلسطينية:

1. **جامعة الأقصى غزة:** تأسست عام 1955م. تمنح الدرجات العلمية: البكالوريوس والماجستير. عدد الطلبة الحالي: 16446 طالب وطالبة.
2. **الجامعة الإسلامية غزة:** تأسست عام 1978م. تمنح الدرجات العلمية: البكالوريوس، الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه. عدد الطلبة الحالي: 18500 طالب وطالبة.
3. **جامعة الأزهر بغزة:** تأسست عام 1991م. تمنح الدرجات العلمية: البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراه. عدد الطلبة الحالي: 15499 طالب وطالبة.
4. **جامعة فلسطين:** تأسست عام 2005م. تمنح الدرجات العلمية: الدبلوم متوسط والبكالوريوس. عدد الطلبة الحالي: 6100 طالب وطالبة.
5. **جامعة القدس:** تأسست عام 1984م. تمنح الدرجات العلمية: الدبلوم المتوسط، والدراسات العليا، والبكالوريوس.
6. **جامعة غزة:** تأسست عام 2006م. تمنح الدرجات العلمية: الدبلوم متوسط والبكالوريوس. عدد الطلبة الحالي: 1115 طالب وطالبة.
7. **جامعة الإسراء:** تأسست عام 2014م. تمنح الدرجات العلمية: البكالوريوس. عدد الطلبة الحالي: 1028 طالب وطالبة.
8. **جامعة فلسطين التقنية/ خضوري_ طولكرم:** تأسست عام 1930م. تمنح الدرجات العلمية: الدبلوم والبكالوريوس.

2.2 المبحث الثاني الدراسات السابقة

2.2.1 تمهيد

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على "واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات الصناعية والمهنية الفلسطينية"، ومن خلال الاطلاع على الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، سيتناول الباحث مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تسهم في دعم البحث بالجوانب العلمية، وذلك من خلال استقصاء هذه الدراسات وتحديد أدواتها ومنهاجيتها والنتائج والتوصيات التي خرجت بها، وقد تم تقسيم مجموعة الدراسات إلى: دراسات محلية ودراسات عربية ودراسات أجنبية كما يلي:

2.2.2الدراسات المحلية

1. دراسة الأغا(2018) بعنوان: **دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظة غزة: دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية_ دير البلح.**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، باستخدام استبانة طبقت على طلبة برامج التعليم المهني، والبالغ عددهم (115) طالبا وطالبة، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (76.40%)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزي لمتغير الجنس، في حين أسفرت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزي لمتغير العمر وتبين أن الفروق لصالح الذين أعمارهم 20 فأكثر، وفي ضوء هذه النتائج اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: وضع اتجاهات واضحة لتعريف طلبة كليات التعليم المهني بمعرفة التخصصات الملائمة لسوق العمل، أهمية استحداث برامج تعليم مهني تتطابق مع سوق العمل الفلسطيني وفق أنظمة محددة تتخذها كليات التعليم المهني للخروج بنتائج

وتوصيات تفيد المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.(الأغا،2018).

2. دراسة الكرد(2018) بعنوان: **الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة.**

هدفت الدراسة التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، ويستعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها، و متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة، وكذلك التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة ، وبينت الدراسة أن الاهتمام ب أرس المال الفكري و العمل على توجيه البحث العلمي، وتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة، وكذلك توطيد العالقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية وزيادة اهتمام الجامعات، وأيضا تحويل دور الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني والتعليم القائم على الإبداع والابتكار من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة .(الكرد،2018).

3. دراسة خلوف(2017) بعنوان: **تغيير معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة جنين للفترة 2007-2015.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على تغير معدلات بطالة الخريجين وأسبابها، ودراسة الخصائص التعليمية والزواجية والاقتصادية للخريجين العاطلين عن العمل في محافظة جنين، وتقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في الحد من الآثار المترتبة على ظاهرة بطالة الخريجين في المحافظة. استخدمت الباحثة أسلوب التحليل الوصفي لإعطاء صورة عن مجتمع الدراسة، وتغير نسب البطالة بين الخريجين حسب المتغيرات التي شملها البحث ومعرفة مدى علاقتها بتبيان نسب البطالة بين الخريجين. وأظهرت الدراسة ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور، وارتفاعها بين العزاب من الذكور والمتزوجات من الإناث، وارتفعت نسبة الأشخاص في الفئة العمرية(25-34) عاما بنسبة 71.3% لكلا الجنسين مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وأوصت الدراسة بالعمل على خلق مناخ استثماري من خلال قوانين تشجع الاستثمار والتوظيف الجيد للمساعدات الخارجية.(خلوف،2017).

4. دراسة حبيب(2017) بعنوان: **"فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة: دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة".**

هدفت الدراسة التعرف على فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال محاور (تصميم المشروع، الملاءمة، الشراكة والقدرات المؤسساتية، الاستدامة، والموازنة والجدوى الاقتصادية)، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وقامت الباحثة بإجراء مسح شامل لمؤسسات التعليم و التدريب التقني والمهني في قطاع غزة وبخاصة المستفيدة من مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني، بالإضافة لذلك قامت بتحديد الخبراء في التعليم و التدريب التقني والمهني ممن يمتلكون الخبرة في هذا المجال، و استخدمت الباحثة استبانة تشمل جميع المعايير حيث تم توزيع (30) استبانة و تم استرداد (27) منها بنسبة استرداد (90%) إضافة لذلك تنفيذ مقابلات مع (10) خبراء في المجال و عدد مجموعة بؤرية واحدة . لقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل أبعاد فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي (تصميم المشروع، الملاءمة، الشراكة و القدرات المؤسساتية، الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، الميزانية و الجدوى الاقتصادية للمشروع) على تطوير التعليم والتدريب التقني و المهني، بالإضافة الى التأثير المرتفع لمعياري الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، والميزانية و الجدوى الاقتصادية على تطوير التعليم والتدريب التقني و المهني .توصي الدراسة بمتابعة الاستدامة المالية للمؤسسة التعليمية بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة و منحها الأولوية في فعالية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي، مع زيادة التركيز على المساهمة المالية او العينية المتوقعة من جهات أخرى أثناء التنفيذ.(حبيب،2017).

5. دراسة الدلو(2016) بعنوان: **استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين.**

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني بغزة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من طالب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة، والذي يبلغ حجمه(2715) شخصا، وقد اعتمدت الدراسة العينة العشوائية التطبيقية في ذلك. وكانت نتائج الدراسة أن خريجي برنامج الصيدلة

قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهارية بنسبة(62.95%) وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج حيث أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت(57.47%) ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العالقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل. وأوصت الدراسة ضرورة التركيز على المهارات الذهنية والمهنية لرفع كفاءة الخريجين لتتواءم مع سوق العمل، و وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بمشاركة القطاع الخاص لتعزيز المواءمة بين المخرجات التعليمة وحاجة سوق العمل، إنشاء وحدة لمتابعة الخريجين، ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة، ومشاريع تشغيلية مرتبطة بالتخصصات والقدرات المهارية ومؤسسات سوق العمل.

6. دراسة البغدادي(2014) بعنوان: **العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية: دراسة حالة قطاع غزة.**

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة في الأراضي الفلسطينية؛ ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة من خريجي كلية التجارة بلغت (160) خرج من كلا الجنسين، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، وعدم وجود دراسة حقيقية لحاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية حيث لا يتم التنسيق مع الحكومة بخصوص هذا الشأن وخاصة وزارتي التربية والتعليم والعمل، كما توصلت الدراسة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة حيث يتأثر سوق العمل بالأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة في قطاع غزة، إضافة إلى عدم مواءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات مع متطلبات سوق العمل وأشارت الدراسة إلى ضرورة العمل على تحديث المناهج التعليمية وجعلها مواكبة للتطورات العلمية المستجدة وإعادة النظر في أنظمة القبول في الجامعات لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تحتاج إلى القوى العاملة والاهتمام بالمشاريع الصغيرة ومشاريع التشغيل الذاتي وتفعيل دور مكاتب العمل في أن تكون لاعبا أساسيا في توظيف الخريجين.

2.2.3 الدراسات العربية

1.دراسة العتيبي وأبو عبيد(2018) بعنوان: **درجة ملائمة برامج وخريجي المؤسسة العامة للتدريب المهني بالمملكة العربية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة ملائمة برامج وخريجي المؤسسة العامة للتدريب المهني في المملكة العربية السعودية لمتطلبات سوق العمل، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بإعداد أدوات الدراسة، والتحقق من الخصائص السيكومترية لها. وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي للتحليل، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة ملائمة برامج وخريجي المؤسسة العامة للتدريب المهني في المملكة السعودية لمتطلبات سوق العمل. وقد خرجت بتوصيات أهمها: مشاركة رجال الإدارة ومدير الموارد البشرية في تحديد مواصفات المهن ووضع المناهج والمقررات التي تحقق مستويات المعارف والمهارات لكل مهنة طبقا لمتطلبات سوق العمل.

2.دراسة أحمد(2017) **بعنوان: البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل.**

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدى استجابة برامج ومناهج التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، على ضوء متغير الجنس والتخصص، ولأجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمد الاستبيان الذي تكون من أربعة مجالات: محتوى البرامج، الموائمة، الكفاءات والمهارات، المشروع المهني. وأظهرت النتائج أن استجابة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل كان بدرجة ضعيفة على الدرجة الكلية للأداة. عدم وجود فروق دالة على الدرجة الكلية ومجال الموائمة ومجال الكفاءة تعزى إلى الجنس بينما هناك فروق دالة في بعد المحتوى والمشروع لصالح الإناث. عدم وجود فروق دالة على الدرجة الكلية، مجال المحتوى، مجال الموائمة، مجال المشروع المهني تعزى إلى التخصص الأكاديمي بينما وجدت فروق دالة في مجال الكفاءة والمهارة لصالح تخصص الآداب.(أحمد،2017).

3.دراسة خان (2014) بعنوان: "**اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات، وشملت العنة (707) طالباً وطالبة من طلبة الصف العاشر الأساسي في المدارس الأساسية بالأردن. واتُبعت المنهج

الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وتمتعت أداة الدراسة بدلالة صدق وثبات مقبولين. و النتائج أن اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي جاءت ضمن المستوى المتوسط، كما أظهرت النتائج أن هناك اختلافاً في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغير المستوى التحصيل للطالب ولصالح ذوي التحصيل المتوسط والمنخفض، ومتغير مستوى تعليم ولي الأمر لصالح أبناء أصحاب المؤهلات التعلمية (ثانوية فما دون، دبلوم، بكالوريوس)، ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح الطلبة ممن يبلغ عدد افراد أسرهم (من 5–7 افراد) و (أكثر من 7 افراد). في حين أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغيرات الإقليم والجنس ومتوسط دخل الأسرة.

4. دراسة العرفج (2015) بعنوان: **معرفة مستوى اتجاه طلبة جامعة الملك فيصل نحو سوق العمل.**

هدفت إلى التعرف على مستوى اتجاه طلبة جامعة الملك فيصل نحو سوق العمل، ومدى رضاهم عنه، والكشف عن الفروق في اتجاهاتهم تبعا لمتغير النوع والتحصيل الدراسي وأجريت الدراسة على (184) من طلبة الجامعة، من طلبة الجامعة، منهم(90) من الطلاب، و(94) من الطالبات، واستخدمت الدراسة مقياس الاتجاه نحو سوق العمل من إعداد الباحثة، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاه طلبة الجامعة نحو سوق العمل بلغ درجة متوسطة، وتوجد فروق في مستوى الاتجاه نحو سوق العمل لصالح الذكور، ولا توجد فروق في مستوى الاتجاه نحو سوق العمل تبعا للتخصص إلا في بعد الاتجاه نحو القطاع الخاص حيث كانت الفروق لصالح الطلبة من التخصصات العلمية، ولا توجد فروق في مستوى الاتجاه نحو سوق العمل تبعا للتحصيل الدراسي.(عسيري،2018، ص547).

5. دراسة السويطي وعطايه(2014) بعنوان: **مدى ملائمة منهجيات المراجعة في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر كل من المهنيين والأكاديميين.**

هدفت إلى بيان مدى ملائمة منهجيات المراجعة في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر كل من المهنيين والأكاديميين، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكون من(91) فردا منهم(35) مهنيا من ممارسي مهمة المراجعة، و(56) أكاديميا من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وبينت النتائج أن كلا من المهنيين والأكاديميين ينظرون إلى منهجيات المراجعة في الجامعات السعودية على أنها ملائمة لمتطلبات سوق العمل وأنها تقدم كلا من المفاهيم وإجراءات وآليات تنفيذ مهنة

المراجعة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق بين آراء كل من المهنيين والأكاديميين حول مدى ملائمة منهجيات المراجعة.(عسيري،2018،ص458).

6. دراسة حمودي والشمري(2013) بعنوان: **واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع البطالة في العراق للفترة(2003–2009) وأسبابها إضافة إلى السبل والوسائل التي تستخدم في معالجتها والحد من مخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في المجتمع، وعرضت الدراسة حجم السكان والنسب المئوية للسكان النشيطين والنسب المئوية للبطالة وحجمها خلال تلك الفترة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة في سوق العمل العراقي بسبب توقف معظم شركات القطاع العام أو تشغيلها بكفاءة أقل. وخرجت الدراسة بأهم التوصيات وهي ضرورة تنشيط دور القطاع العام من خلال تأهيل الشركات المتوقفة من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تفعيل قانون الاستثمار الأجنبي وتسهيل مهمته بما يتلاءم والظروف العراقية غير الآمنة وغير المستقرة لتشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة الوطنية.(خلوف،2017، ص25).

3.5.5 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Broucek Stijn,2013) بعنوان: **معالجة بطالة خريجي الدراسات العليا في شمال أفريقيا من خلال دعم العمالة:**

نظرة على برنامج SIVP في تونس، وقد هدفت هذه الدراسة فحص مدى فائدة برنامج دعم العمالة، وهو برنامج أنشئ عام 2004 ويتم تمويله بمساعدة من البنك الدولي، حيث تتم فيه المشاركة بين القطاعين العام والخاص بحيث يوفر القطاع الخاص فرصة عمل بعقد لمدة سنة (قابل للتجديد لمدة سنة أخرى(في إحدى مؤسساته)شركات، مصانع، مكاتب،...الخ)، حيث يقوم القطاع العامً ، على أن تدفع المؤسسة تونسيا (مكتب التشغيل(بدفع مبلغ عبارة عن منحة شهرية بقيمة 150 دينارا ّ في نهاية العقد التقدم كمنحة تكميلية ال يقل مبلغها عما دفعته الدولة، ويمكن للخرً إضافيا له مبلغا بطلب آخر لعمل عقد مع مؤسسة أخرى، وهكذا حتى يحصل على وظيفة دائمة، وقد جمعت الدراسة بيانات من عدد من الخريجين في مرحلتين، مرحلة من مضى على تخرجهم سنة ونصف تقريبا، ومرحلة من مضى على تخرجهم ثالث سنوات ونصف تقريبا، وبعد تحليل البيانات وصلت الدراسة إلى عدةً نتائج منها: إنّ هذا البرنامج

خفض من بطالة الخريجين بنسبة 8% بالرغم من التكاليف التي تحملتهاً من كل أربعة خريجين استفاد من هذا البرنامج، كما توصلت الدراسة أنّ ين أيضا أن واحدا الدولة، وتب إ هذا البرنامج يحتاج إلى تحديث وتطوير، من حيث انه يجب أن يتضمن التدريب على العمل، وسداء المشورة للخريجين، وكذلك توزيع فرص العمل بعدالة وليس بحسب من يسجل أوال يحصل على الوظيفةً .

2. **دراسة (Mouzakitis,2010) بعنوان: دور مناهج التعليم والتدريب المهني في التنمية الاقتصادية.**

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور المناهج التعليمية للتعليم المهني و التقني في التنمية الاقتصادية بحيث أوضحت أن الخطط التعليمية يجب تغييرها إلى أشكال جديدة من حيث المحتوى التعليمي والتسليم، واستخدمت الدراسة منهج التعليم واصلاحات التدريب بحيث أنها يجب أن تستند إلى تقييم احتياجات السوق الذي تحدده أبحاث السوق المناسبة مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وتحديد الاحتياجات التي يمكن الوصول من خلالها إلي نتائج فعالة خلال التنفيذ. و طبقت الدراسة على 1250 شخص من كبار المسؤولين الإداريين و الموظفين الكتابيين مستخدما الاستبانة كأداة. وقد توصلت الدراسة الى دمج المعرفة المهنية مع البيانات التجريبية من أجل تشكيل القرارات التنموية التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة وصف البيانات التي حددها البحث بالتفصيل وتحليلها لضمان أن العالقة هي سلسلة من السوق.

3. دراسة كاجاري (Kagaari,2007) بعنوان: **"تقييم التأثيرات على اختيار الطلاب لتخصصاتهم المهنية والعملية".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على اختيار الطلاب لتخصصاتهم المهنية والعملية في كلية التخصصات المهنية في جامعة كيامبوغر في أوغندا.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة الاستبانة، ووزعت على عينة الدراسة المكونة من 46 طالب في السنة الأخيرة من الدراسة، 90 طالب من الخريجين، 50 من مشرفي تدريب الطلاب.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة النتائج التالية:

1. السياسات والأنظمة المعمول بها من قبل الدولة تفيد اختيار الطلاب لتخصصاتهم التي يرغبوا الالتحاق بها.
2. يتأثر اختيار الطلاب بالأشخاص المقربين مثل الأهل والأصحاب، وقد يختار الطالب تخصصا تقليدا لشخصية معينة مثل الأب أو لوجود مكان عمل بعد التدريب.

3. بعض المواضيع التي تم دراستها في المناهج تؤثر في اختيار الطلاب لتخصصاتهم.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. تعديل أنظمة القبول في كلية التخصصات المهنية.
2. توجيه الطلاب مهنيا وتزويدهم بالمعلومات الكافية قبل الالتحاق بالتخصصات.
3. تدعيم المناهج بالثقافة المهنية في السنوات التي تسبق الالتحاق بالكليات.

4. دراسة (Corominas& others,2010) بعنوان: "**المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق عمل الخريج**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على نتائج التوظيف لدى الخريجين في سوق العمل، والتعرف على طبيعة التعليم الجامعي والمناهج الدراسية والأنظمة المعمول بها داخل الجامعة في كاتالونيا وأثرها على عمل الخريجين.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأجريت الدراسة على خريجي أفواج السنوات(1997 حتى 2004)، واستخدام أداة الدراسة (المقابلة).

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن هناك فجوة بين المستوى التعليمي المكتسب والحصول على فرص عمل، والعمل على تطوير التعليم على أساس استقطاب الكفاءات.

وقد أوصت الدراسة إلى تحسين عملية التعليم في الجامعة وتوفير قواعد بيانات خاصة بالخريجين لدى الباحثين عن العمل، وزيادة الكفاءة لدى المؤسسات الأكاديمية والتي تؤثر بشكل مباشر على حصول الخريجين على فرص عمل.

5. دراسة (Boccanfuso, Larouche, Trandafir,2015): **جودة التعليم العالي وسوق العمل في البلدان النامية: إصلاح التعليم في السنغال.**

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير نوعية التعليم الابتدائي على نتائج سوق العمل في البلدان النامية، ولا يعرف إلا القليل حول الآثار في المستويات العليا، ولمعرفة كيف تؤثر تحسينات نوعية المستوى الجامعي على التوظيف.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- ✓ أن الشباب العاملين من ذوي المهارات العالية شهدت زيادة تسعة نقطة مئوية النسبي على العمال كبار السن.
- ✓ يعتبر التعليم على نطاق واسع قضية أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوصت الدراسة أن تكون النتيجة النهائية للنمو الاقتصادي الاجمالي أعلى في الواقع بتحسين برنامج الجودة والانصاف والشفافية في قطاع التعليم والتدريب.

4.5.5 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال التدريب المهني والتقني والتخصصات المهنية والبطالة، وبرامج التدريب، لوحظ قلة الدراسات في هذا المجال بالذات مجال دراستنا الحالية التي لم نجد ولا دراسة تتطرق لموضوع دراستنا الحالية. ولكن من خلال الدراسات القليلة التي وجدت تبين إجماع أغلبها على أهمية التدريب المهني والتقني، وأهمية التخصصات الجامعية لتوائم سوق العمل للحد من البطالة، بالرغم من أن كل مجموعة من الدراسات تناولت موضوع دراستها من منظور وزاوية مختلفة:

- فالبعض كان يهدف إلى التعرف على واقع التدريب التقني والمهني الصناعي مثل دراسة (حمودي والشمري،2013)
- ومجموعة أخرى تناولت دور مناهج التعليم والتدريب وسوق العمل كدراسة (Mouzakitis,2010)، دراسة (Boccanfuso, Larouche, Trandafir,2015).
- وبعض الدراسات درست اتجاهات الطلبة في المدارس الاساسية مثل دراسة (العرفج،2015)، ودراسة (كاجاري،2007) التي درست التأثيرات على اختيار الطلاب لتخصصاتهم المهنية والعملية.
- ودراسة (Corominas & others,2010) درست مواءمة بين مخرجات التعليم وسوق عمل الخريج، ودراسة السيوطي وعطاية(2014)، ودراسة العتيبي وأبو عبيد(2018).
- وباستعراض منهج الدراسة لجميع الدراسات السابقة، نجد أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.
- أما من حيث أدوات الدراسة يلاحظ أن معظمها استخدمت الاستبانة فقط لجمع البيانات، باستثناء دراسة (Corominas & others,2010).
- ومن الواضح أن نقطة انطلاق كل باحث كانت اهتماماته بجزئية معينة من التدريب التقني والمهني، وبطالة الخريج، ودور المؤسسات، ومنها تبلورت دراسته حسب اختلاف التجارب تبعا للمنطقة، فالبرغم من قلة الدراسات في هذا المجال واختلاف التجارب حسب المنطقة سواء كانت بلاد العالم العربي أو أوروبا أو حتى شرقي آسيا من الواضح أن هناك تباينا في تطور هذا المجال تبعا لعوامي كثيرة، إلا أن هذه الدراسات زودت الباحث بمعلومات وأفكار ساعدت في وضوح صورة مشكلة الدراسة الحالية وأسئلتها، وتحديد أدوات الدراسة المساعدة لجمع المعلومات.

استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

من أهم الفوائد التي حصل عليها الباحث عن طريق اطلاعه على الدراسات السابقة وهي على النحو التالي:

- التعرف على آخر المستجدات العلمية والبحثية التي تناولت موضوع الدراسة.
- ساهمت الدراسات السابقة في عرض وإثراء الإطار النظري للدراسة.
- الاستفادة من منهجية الدراسات السابقة وتسلسل فقراتها في صياغة منهجية الدراسة الحالية.
- تحديد الأسلوب الإحصائي الملائم للدراسة وتصميم الاستبانة.
- تحديد البيئة والعينة المناسبة للدراسة الحالية.
- عرض وتفسير النتائج، وتقديم التوصيات والمقترحات.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها من الدراسة الحديثة في فلسطين والضفة الغربية حيث لم يجد الباحث ولا أي دراسة تتطرق لنفس موضوع دراسته الحالية وهي **واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات الصناعية والمهنية الفلسطينية.**

- منهجية وإجراءات الدراسة
- تمهيد
- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- أداة الدراسة
- اختبار وثبات أداة الدراسة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة
- متغيرات الدراسة
- المعالجة الاحصائية

1.3تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها ومدى صدقها وثباتها وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.3منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصا لهذا الغرض.

3.3مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع خريجي التخصصات المهنية والصناعية في الجامعات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية. لقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية الذي تكون طلبة وطالبات التخصصات

الصناعية بالجامعات الفلسطينية. وقام الباحث بتوزيع عدد أكبر من الاستبانات حتى تضمن الحصول على العينة المطلوبة وبعد التطبيق الميداني حصلت على (120) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

جدول(4): خصائص أفراد مجتمع الدراسة الذين شملتهم الدراسة

الرقم	المتغير	العدد	النسبة المئوية
1	**الجنس**		
	ذكر	**90**	**%75.0**
	أنثى	**30**	**%25.0**
2	**العمر**		
	25 – 21	**10**	**%8.3**
	36 – 26	**75**	**%62.5**
	46 – 37	**35**	**%29.2**
3	**المجال**		
	مهني	**62**	**%51.7**
	تقني	**58**	**%48.3**
4	**مكان العمل**		
	حكومي	**33**	**%27.5**
	مؤسسات غير ربحية	**6**	**%5.0**
	خاص	**61**	**%50.8**
	غير ذلك	**8**	**%6.7**
	بدون عمل	**12**	**%10.0**
4	**سنوات الخبرة**		
	لا يوجد	**10**	**%8.3**
	أكثر من 4	**100**	**%83.3**
	أقل من 2	**8**	**%6.7**
	2 – 4 سنوات	**2**	**%1.7**

4.3أداة الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته بشكل أساسي على الاستبانة، وبشكل ثانوي على مراجعة معمقة للدراسات ذات العلاقة من كتب ومراجع ودراسات وأطروحات. ونظرا لطبيعة الدراسة والمنهج المتبع فيها، قام الباحث باستخدام الاستبانة الموجة لأفراد مجتمع الدراسة، وتم إخضاع أداة الدراسة للأسس العملية في البناء واختبار الصدق والثبات. ولقد تم تصميم الاستبانة انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات والمعلومات المرغوب في الحصول عليها، وبعد مراجعة الاستبانة وعرضها على الخبراء وذوي الاختصاص وتقويمها والاستفادة من آرائهم تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية بالشكل الآتي:

تكونت الاستبانة من جزئيين وهما:

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

الجزء الثاني: أسئلة تتعلق: بواقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية

واعتمد الباحث الطريقة العلمية في إعداد الاستبانة عن طريق مراجعة الأدبيات الخاصة بتصميم الاستبانة، والتي حوت (38) فقرة، موزعة على مجالين رئيسيين ويحتوي كل مجال مجموعة من المحاور، المجال الأول للإجابة عليها ضمن مقياس ليكرت الخماسي وهو (موافق بشدة = (5)، موافق = (4)، محايد =(3)، معارض= (2)، معارض بشدة = (1) ، والمجال الثاني اعتمد على الدرجات وهي: (درجة الإختيار 5 = (5)، درجة الإختيار 4 = (4)، درجة الإختيار 3 = (3)، درجة الإختيار 2 = (2)، ودرجة الإختيار 1 = (1) .

5.4اختبار وثبات أداة الدراسة:

- **صدق الاستبانة: (Validity)**

تم التحقق من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبراء في التربية وأساليب التدريس، ملحق رقم (2)، والذين أبدو ملاحظاتهم عليها من حيث عدد الفقرات وصياغتها والحذف والتعديل والإضافة، وأصبحت الأداة في صورتها النهائية تضم (38) فقرة موزعة إلى مجالين وهما وهي:

- **المجال الأول:** دور التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية في الحد من نسبة بطالة الخريجين في المجتمع المحلي من وجهة نظر الطلاب الخرجين والمدرسين الجامعيين ويتكون من (22) فقرات.
- **المجال الثاني:** العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية الفلسطينية ويتكون من (16) فقرات.

أيضاً قام الباحث بالتحقق من صدق الأداة عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمجالين، كما يظهر في الجدول (5):

جدول (5): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة حول " واقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية من وجهة نظرهم.

الفقرة	معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرة	معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرة	معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
دور التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية في الحد من نسبة بطالة الخريجين في المجتمع المحلي من وجهة نظر الطلاب الخرجين والمدرسين الجامعيين								
1	.505**	0.00	9	.711**	0.00	17	.621**	0.00
2	.302**	0.00	10	.635**	0.00	18	.702**	0.00
3	.447**	0.00	11	.707**	0.00	19	.615**	0.00
4	.635**	0.00	12	.616	0.00	20	.633**	0.00

5	.659**	0.00	13	.563**	0.00	21	.602**	0.00
6	.668**	0.00	14	.557**	0.00	22	.638**	0.00
7	.661**	0.00	15	.596**	0.00			
8	.717**	0.00	16	.654**	0.00			
العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية الفلسطينية								
1	.738**	0.00	7	.793**	0.00	13	.800**	0.00
2	.778**	0.00	8	.817**	0.00	14	.739**	0.00
3	.783**	0.00	9	.765**	0.00	15	.692**	0.00
4	.781**	0.00	10	.782**	0.00	16	.836**	0.00
5	.770**		11	.757**				
6	.660**		12	.818				

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال للأداة كانت دالة إحصائياً، مما يشير إلى صدق الأداة يوضح الأداة في صورتها النهائية.

- **ثبات الاستبانة:**

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قام الباحث باعتماد معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للمجالين والدرجة الكلية كما تظهر من خلال الجدول (6).

الجدول (6): نتائج معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للمجالين والدرجة الكلية.

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ الفا
دور التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية في الحد من نسبة بطالة الخريجين	22	0.92
العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل	16	0.95
الدرجة الكلية	**38**	**0.88**

6.3الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد الانتهاء من الاطلاع على الأدب النظري، وإعداد أداة الدراسة بالصورة النهائية والتأكد من صدقها وثباتها، تمت إجراءات الدراسة كالآتي:

1. القيام بالإجراءات الرسمية التي تسمح للباحث بتطبيق الأداة وذلك من خلال أخذ الموافقة من منسق الدراسات العليا في إدارة الأعمال لتسهيل مهمة الباحث.

2. تحديد عينة الدراسة: إذ بلغت 120 طالب وطالبة من مجتمع الدراسة، واختيار عناصر هذه العينة بطريقة الطبقية العشوائية، وبلغ عدد عناصرها 120 عنصرا موزعة على الخريجين في فلسطين.

3. توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من خلال الاستبانة الإلكترونية وتم التواصل مع العينة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي مثل الواتس اب والفيس نظرا لظروف كورونا الراهنة بالوضع الحالي مما اعاقت من عملية توزيع الاستبانات ورقيا.

4. إعداد الاستبانات وترقيمها لإدخالها إلى الحاسوب.

5. تفريغ البيانات، وإدخالها إلى الحاسوب، ومن ثم تحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، وبناء الجداول، والعمل على تفسيرها.

7.3متغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة:

- الجنس: (ذكر، أنثى).
- العمر: ويشمل (من 21 – 25 سنة، 26 – 36 سنة، 36 – 46 سنة).
- المجال: ويشمل (مهني، تقني)
- مكان العمل: ويشمل (حكومي، خاص، مؤسسات غير ربحية، غير ذلك، بدون عمل).
- سنوات الخبرة: وتشمل (بدون خبرة، أقل من سنتين، من 2–4 سنوات، أكثر من 4 سنوات.
- الحالة الاجتماعية: وتشمل (أعزب/عزباء، متزوج/ة، أرمل/ة، مطلق/ة).

المتغير التابع:

تقديرات أفراد مجتمع الدراسة لواقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية من وجهة نظرهم.

9.3المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدم الباحث التحليلات الإحصائية الآتية:-

- معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية للمجالين، وذلك للتأكد من الصدق.

- حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

- استخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط، واختبار t واختبار التحليل الاحادي One way Anova، لتحليل البيانات من خلال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

تم تحديد واقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية من وجهة نظرهم، عن طريق احتساب المتوسط الحسابي لكل فقرة أو مجال، وذلك باستخدام المقياس الوزني التالي:

الدرجة قليلة: اذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أو المجال أقل من 2.34

الدرجة متوسطة: اذا كان المتوسط الحسابي محصورا بين 2.34 و 3.66

الدرجة كبيرة: اذا كان المتوسط الحسابي أعلى من 3.66

- **تحليل نتائج الدراسة**
- **عرض وتحليل نتائج الدراسة.**
- اختبار المجالات وتساؤلات الدراسة

1.4مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلاتها، والتحقق من صحة فرضياتها، باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4الإجابة على مجالات الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي

واقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية من وجهة نظر الخريجين في محافظتي بيت لحم

للإجابة عن السؤال السابق استخرجت الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على الدرجة الكلية للمقياس، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة

المجال	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التوجهات نحو التعليم المهني والتقني	3	3.958	0.637	مرتفعة
التدريب المهني	9	3.609	0.722	متوسطة
التخصصات المطروحة	6	3.673	0.891	متوسطة
توفير فرص عمل	4	3.812	0.651	مرتفعة
العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية الفلسطينية	5	2.333	1.169	منخفضة
العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية	4	2.416	1.154	منخفضة
العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرص عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية	2	2.337	1.283	منخفضة
الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات والكليات للتخصصات الصناعية والمهنية	3	2.383	1.211	منخفضة
الدرجة الكلية	38	3.0656	0.535	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق أن الدرجة الكلية حصلت على متوسط اجابات متوسطة.

القسم الاول: تساؤلات حول التخصصات الصناعية والمهنية في الجامعات الفلسطينية

المجال الأول: التوجهات نحو التعليم المهني والتقني

تمت الإجابة على هذا المجال باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الأول

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	أشعر بالرضا الذاتي لالتحاقي بالتعليم المهني والتقني لأنه ينسجم مع ميولي الشخصية.	3.85	0.866	%77
2	يساعدني التعليم المهني والتقني على تطوير شخصية مستقلة وتفكير واضح.	4.22	0.758	%84.4
3	الوضع الاقتصادي المتدني جعلني أتجه للتعليم المهني والتقني.	3.81	0.955	%76.2
	الدرجة الكلية	3.96	0.637	%79.2

❖ تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (2) و التي تنص (يساعدني التعليم المهني والتقني على تطوير شخصية مستقلة وتفكير واضح) حيث حصلت على متوسط حسابي (4.22) بانحراف معياري(0.758) فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (1) و التي تنص (أشعر بالرضا الذاتي لالتحاقي بالتعليم المهني والتقني لأنه ينسجم مع ميولي الشخصية) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.85) بانحراف معياري (0.866)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (3.96) بانحراف معياري (0.637) .

لقد توافقت نتائج الدراسة مع دراسة (العتيبي وأبو عبيد،2018) وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة ملائمة برامج وخريجي المؤسسة العامة للتدريب المهني في المملكة السعودية لمتطلبات سوق العمل، وقد خرجت بتوصيات أهمها: مشاركة رجال الإدارة ومدير الموارد البشرية في تحديد مواصفات المهن ووضع المناهج والمقررات التي تحقق مستويات المعارف والمهارات لكل مهنة طبقا لمتطلبات سوق العمل.

ويعزو الباحث: أن التوجه نحو التعليم المهني والتقني أن الدافع الأساسي له هو شخصية المتعلم حيث تبين ميول الطلاب إلى المهن التي يرغبون في تعلمها ودراستها والتي تعزز من شخصياتهم وتقويها وتبرزهم في المجتمع وسوق العمل.

المجال الثاني: التدريب المهني

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم(9):

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	يتلاءم مع التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل.	3.54	0.952	%70.8
2	يساعد الخريجين في الحصول على فرص العمل في مجال تخصصاتهم.	3.77	0.994	%75.4
3	المساهمة في تزويد المتدربون بالمهارات اللازمة للعمل.	3.88	0.891	%77.6
4	حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب المهني	3.48	1.004	%69.6
5	توفر احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة.	3.77	1.002	%75.4
6	يتناسب التدريب المهني في التعامل مع الأجهزة التكنولوجية الحديثة للخريج.	3.66	0.957	%73.2
7	تهتم إدارة الجامعة باستمرار باستخدام وسائل لتقييم مهارات الخريجين المهنيين.	3.40	1.080	%68
8	يتناسب التدريب المهني مع المستوى المعرفي للمتدربين.	3.65	.984	%73
9	الفترة الزمنية للتدريب المهني كانت مناسبة لتعلم جميع المهارات.	3.34	1.096	%66.8
	الدرجة الكلية	3.61	0.722	%72.2

❖تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (3) و التي تنص (المساهمة في تزويد المتدربون بالمهارات اللازمة للعمل) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.88) بانحراف معياري(0.891)، ثم جاءت الفقرة رقم (2) و التي تنص (يساعد الخريجين في الحصول على فرص العمل في مجال تخصصاتهم) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.77) بانحراف معياري(0.994)

فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (9) و التي تنص (الفترة الزمنية للتدريب المهني كانت مناسبة لتعلم جميع المهارات) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.34) بانحراف معياري(1.096)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (3.61) بانحراف معياري(0.722).

توافقت مع دراسة (Mouzakitis,2010) التي هدفت إلى معرفة دور مناهج التعليم والتدريب المهني في التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة الى دمج المعرفة المهنية مع البيانات التجريبية من أجل تشكيل القرارات التنموية التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة وصف البيانات التي حددها البحث بالتفصيل وتحليلها لضمان أن العالقة هي سلسلة من السوق، ودراسة (خان،2014) كانت النتائج أن اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي جاءت ضمن المستوى المتوسط، كما أظهرت النتائج أن هناك اختلافاً في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغير المستوى التحصيل للطالب ولصالح ذوي التحصيل المتوسط والمنخفض، ومتغير مستوى تعليم ولي الأمر لصالح أبناء أصحاب المؤهلات التعلمية (ثانوية فما دون، دبلوم، بكالوريوس)، ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح الطلبة ممن يبلغ عدد افراد أسرهم (من 5–7 افراد) و (أكثر من 7 افراد). في حين أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني يعزى لمتغيرات الإقليم والجنس ومتوسط دخل الأسرة.

ويعزو الباحث: إلى أهمية التدريب المهني لطلبة من أجل مواصلة ومتابعة الاستمرار في سوق العمل والعمل على تخطي الصعوبات التي يتعرضون لها في المجال العملي وأن الجانب التطبيقي يحتاج إلى الكثير من التدريب والمهارات التي تعزز من مهاراتهم في مهنتهم وتطويرها وابراز دورهم وشخصيتهم في سوق العمل والتحديات الكبيرة في سوق العمل وتفتح أمامهم الفرص الكبيرة في سوق العمل وحصولهم على فرص عمل بأسرع وقت.

المجال الثالث: التخصصات المطروحة

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	أنت راض عن تخصصك المهني/الصناعي.	3.82	0.809	%76.4
2	يتناسب عملك مع تخصصك.	3.99	3.929	%79.8
3	تساعد المهارات الفنية التي تلقيتها في الجامعة أو الكلية على القيام بالعمل الذي تمارسه في مجال تخصصك.	3.56	1.035	%71.2
4	هناك إقبال من أصحاب العمل على تشغيل خريجي تخصصك من كلية مجتمع/تدريب بالضفة.	3.38	1.013	%67.6
5	تلبي احتياجات سوق العمل	3.65	0.837	%73
6	تطوير مستمر يلائم مستجدات سوق العمل	3.65	0.866	%73
	الدرجة الكلية	3.67	0.890	%73.4

❖ تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (2) و التي تنص (يتناسب عملك مع تخصصك) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.99) بانحراف معياري(3.929)، ثم جاءت الفقرة رقم (1) و التي تنص (أنت راض عن تخصصك المهني/الصناعي) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.82) بانحراف معياري(0.809) فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (4) و التي تنص (هناك إقبال من أصحاب العمل على تشغيل خريجي تخصصك من كلية مجتمع/تدريب بالضفة) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.38) بانحراف معياري(1.013)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (3.67) بانحراف معياري(0.890).

كما توافقت نتائج الدراسة مع دراسة (أحمد،2017) وأظهرت النتائج أن استجابة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل كان بدرجة ضعيفة على الدرجة الكلية للأداة. عدم وجود فروق دالة على الدرجة

الكلية ومجال الموائمة ومجال الكفاءة تعزى إلى الجنس بينما هناك فروق دالة في بعد المحتوى والمشروع لصالح الإناث. عدم وجود فروق دالة على الدرجة الكلية، مجال المحتوى، مجال الموائمة، مجال المشروع المهني تعزى إلى التخصص الأكاديمي بينما وجدت فروق دالة في مجال الكفاءة والمهارة لصالح تخصص الآداب، ودراسة (Boccanfuso, Larouche, Trandafir,2015) توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- ✓ أن الشباب العاملين من ذوي المهارات العالية شهدت زيادة تسعة نقطة مئوية النسبي على العمال كبار السن.
- ✓ يعتبر التعليم على نطاق واسع قضية أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوصت الدراسة أن تكون النتيجة النهائية للنمو الاقتصادي الاجمالي أعلى في الواقع بتحسين برنامج الجودة والانصاف والشفافية في قطاع التعليم والتدريب.

ويعزو الباحث: أن للجامعة دور مهم في توفر التخصصات المطروحة فيها والتي تتوافق مع سوق العمل والتي تعمل على إرشاد الطلبة لاختيار التخصصات ذات الطلب الكثير عليها في سوق العمل مما يساعد الطلبة بالحصول على فرص العمل بأكبر قدر ممكن لهم مما يقلل من نسبة البطالة بين الخريجين ويساعد على زيادة دخلهم وتنوع كافة التخصصات.

المجال الرابع: توفير فرص عمل

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	يوفر لي التعليم والتدريب المهني والتقني فرصا أفضل لدخول سوق العمل	3.74	0.835	%74.8
2	يتلاءم تخصصي المهني والتقني مع الحياة اليومية الحديثة وأوضاع السوق واحتياجاته	3.83	0.827	%76.6
3	أتوقع بأنني سأكون قادرا/ة على الإلمام بالمهارات اللازمة لالتحاقي بسوق العمل	3.85	0.806	%77
4	أتوقع أن يحقق لي تخصصي في التعليم والتدريب المهني والتقني دخلا جيدا	3.83	0.892	%76.6
	الدرجة الكلية	3.81	0.651	%76.2

❖ تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (3) و التي تنص (أتوقع بأنني سأكون قادرا/ة على الإلمام بالمهارات اللازمة لالتحاقي بسوق العمل) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.85) بانحراف معياري(0.806)، ثم جاءت الفقرة رقم (2) و التي تنص (يتلاءم تخصصي المهني والتقني مع الحياة اليومية الحديثة وأوضاع السوق واحتياجاته) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.83) بانحراف معياري(0.827) فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (1) و التي تنص (يوفر لي التعليم والتدريب المهني والتقني فرصا أفضل لدخول سوق العمل) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.74) بانحراف معياري(0.835)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (3.81) بانحراف معياري(0.651).

وهذه النتائج توافقت مع دراسة (الدلو،2016) حيث درست استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، وكانت نتائج الدراسة أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا

مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهارية بنسبة(62.95%) وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج حيث أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت(57.47%) ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العالقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل. وأوصت الدراسة ضرورة التركيز على المهارات الذهنية والمهنية لرفع كفاءة الخريجين لتتواءم مع سوق العمل، و وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بمشاركة القطاع الخاص لتعزيز المواءمة بين المخرجات التعليمة وحاجة سوق العمل، إنشاء وحدة لمتابعة الخريجين، ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة، ومشاريع تشغيلية مرتبطة بالتخصصات والقدرات المهارية ومؤسسات سوق العمل.

وكذلك توافقت مع دراسة (الأغا،2018) وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (76.40%)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل، الفلسطيني في محافظات غزة تعزي لمتغير الجنس، في حين أسفرت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزي لمتغير العمر وتبين أن الفروق لصالح الذين أعمارهم 20 فأكثر، وفي ضوء هذه النتائج اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: وضع اتجاهات واضحة لتعريف طلبة كليات التعليم المهني بمعرفة التخصصات الملائمة لسوق العمل، أهمية استحداث برامج تعليم مهني تتطابق مع سوق العمل الفلسطيني

وفق أنظمة محددة تتخذها كليات التعليم المهني للخروج بنتائج وتوصيات تفيد المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

يعزو الباحث: أن توفر فرص العمل لكافة خريجي الجامعات يعزز من شخصياتهم وإبرازهم لمهاراتهم ويساعدهم ذلك على اكتساب مهارات جديدة ومواكبة التطورات وأن إعطاء الطلبة الخريجين فرصة العمل يشجعهم على استثمارات طاقاتهم وابتكاراتهم ويقلل من البطالة ويزيد الاقتصاد عليهم على والمجتمع ويطور البلاد.

القسم الثاني : المؤثرات و الاقتراحات

المجال الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية الفلسطينية

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (12):

الجدول رقم (12)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الأول

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.	2.23	1.352	%44.6
2	عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من التخصصات الصناعية والمهنية.	2.32	1.353	%46.4
3	عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين.	2.39	1.416	%47.8
4	الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من الجامعات والكليات الصناعية والمهنية.	2.37	1.359	%47.4
5	اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.	2.36	1.172	%47.2
	الدرجة الكلية	2.33	1.169	%46.6

❖ تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (3) و التي تنص (عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.39) بانحراف معياري(1.416)، ثم جاءت الفقرة رقم (4) و التي تنص (الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من

الجامعات والكليات الصناعية والمهنية) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.37) بانحراف معياري(1.359) فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (1) و التي تنص (ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.23) بانحراف معياري(1.352)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (2.33) بانحراف معياري(1.169).

وقد اتفقت مع دراسة (البغدادي،2014)، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، وعدم وجود دراسة حقيقية لحاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية حيث لا يتم التنسيق مع الحكومة بخصوص هذا الشأن وخاصة وزارتي التربية والتعليم والعمل، كما توصلت الدراسة إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة حيث يتأثر سوق العمل بالأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة في قطاع غزة، إضافة إلى عدم مواءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات مع متطلبات سوق العمل.

ودراسة (Boccanfuso, Larouche, Trandafir,2015) توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- ✓ أن الشباب العاملين من ذوي المهارات العالية شهدت زيادة تسعة نقطة مئوية النسبي على العمال كبار السن.
- ✓ يعتبر التعليم على نطاق واسع قضية أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوصت الدراسة أن تكون النتيجة النهائية للنمو الاقتصادي الاجمالي أعلى في الواقع بتحسين برنامج الجودة والانصاف والشفافية في قطاع التعليم والتدريب.

يعزو الباحث: أن العوامل الاقتصادية لها دور كبير في الحصول على فرص عمل حيث أن توفر فرص العمل من قبل الحكومات وأصحاب الأعمال وإعطاء الخريجين فرص في العمل يعمل على زيادة

الاقتصاد وتطور البلد، مما يقلل من نسبة البطالة التي تؤثر سلبا على الخريجين بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

المجال الثاني: العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.	2.36	1.340	%47.2
2	الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.	2.37	1.328	%47.4
3	عدم وجود ألية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.	2.48	1.372	%49.6
4	عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.	2.46	1.289	%49.2
	الدرجة الكلية	2.41	1.15425	%48.2

❖ تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (3) و التي تنص (عدم وجود ألية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.48) بانحراف معياري(1.372)، فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (1) و التي تنص (سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.36) بانحراف معياري(1.340)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (2.41) بانحراف معياري(1.154).

وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (البغدادي،2014) حيث درست العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطيني "دراسة حالة قطاع غزة"،

وكانت من أهم النتائج ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، وعدم وجود دراسة حقيقية لحاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية حيث لا يتم التنسيق مع الحكومة بخصوص هذا الشأن وخاصة وزارتي التربية والتعليم والعمل.

يعزو الباحث: أن للجامعة دور مهم وكبير في الحصول على فرص العمل حيث أن توفر التخصصات التي يزداد عليها الطلب بفرص العمل وقيام الجامعات بإرشاد الطلبة إلى هذه التخصصات يقلل نسبة البطالة ويوفر فرص العمل، وكذلك تؤثر سمعة وأسم الجامعة في توفر فرص العمل حيث أن هناك بعض أصحاب أرباب العمل بشروط أن على من يريد التقدم للعمل لدي أن تتوفر لديه عدة شروط من ضمنها أن يكون خريجي إحدى جامعات محددة يتم تحديدها من قبل أرباب العمل مما يؤثر على توفر فرص العمل.

المجال الثالث: العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرص عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية.

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (14):

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.	2.32	1.341	%46.4
2	سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.	2.36	1.308	%47.2
	الدرجة الكلية	2.34	1.283	%46.8

❖ تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (2) و التي تنص (سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.36) بانحراف معياري(1.308)، فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (1) و التي تنص (انعدام الاستقرار السياسي

والأمني في الأراضي الفلسطينية) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.32) بانحراف معياري(1.341)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (2.34) بانحراف معياري(1.283).

فقد توافقت نتائج الدراسة مع دراسة كاجاري (Kagaari,2007) التي تهدف إلى تقييم التأثيرات على اختيار الطلاب لتخصصاتهم المهنية والعملية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة النتائج التالية:

1. السياسات والأنظمة المعمول بها من قبل الدولة تفيد اختيار الطلاب لتخصصاتهم التي يرغبوا الالتحاق بها.

2. يتأثر اختيار الطلاب بالأشخاص المقربين مثل الأهل والأصحاب، وقد يختار الطالب تخصصا تقليدا لشخصية معينة مثل الأب أو لوجود مكان عمل بعد التدريب.

3. بعض المواضيع التي تم دراستها في المناهج تؤثر في اختيار الطلاب لتخصصاتهم.

والتي أوصت الدراسة بما يلي:

1. تعديل أنظمة القبول في كلية التخصصات المهنية.

2. توجيه الطلاب مهنيا وتزويدهم بالمعلومات الكافية قبل الالتحاق بالتخصصات.

3. تدعيم المناهج بالثقافة المهنية في السنوات التي تسبق الالتحاق بالكليات.

يعزو الباحث: أن من أهم العوامل المؤثرة على فرص العمل لدى الخريجين هي العوامل السياسية والاستقرار السياسي الذي يؤثر على الطلبة وعلى سوق العمل وعلى المجتمع ككل مما تؤدي إلى حصر فرص العمل للطلبة الخريجين وأن الاحتلال له دور كبير في ذلك وخاصة في حالة منع الطلبة بممارسة فرص العمل في بعض المحافظات أو المناطق القريبة من مناطقهم أو بعدم السماح لهم بالسفر للعمل خارج البلاد وخاصة في حالة توتر الاوضاع الاقتصادية في فلسطين أو بسبب الاجراءات التي يشددونها في ذلك.

المجال الرابع: الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات والكليات للتخصصات الصناعية والمهنية.

تمت الإجابة على هذه المجال باستخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول رقم (15):

الجدول رقم (15)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	2.35	1.459	%47
2	العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.	2.33	1.305	%46.6
3	مساعدة الخريجين في الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.	2.41	1.306	%48.2
4	المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.	2.43	1.326	%48.6
5	ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	2.40	1.362	%48
	الدرجة الكلية	2.38	1.211	%47.6

❖تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن أهم الفقرات هي الفقرة رقم (4) و التي تنص (المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.43) بانحراف معياري(1.326)، ثم جاءت الفقرة رقم (3) و التي تنص (مساعدة الخريجين في الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.41) بانحراف معياري(1.306) فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة رقم (2) و التي تنص (العمل على إتباع

السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة) حيث حصلت على متوسط حسابي (2.33) بانحراف معياري(1.305)، فيما حصلت الدرجة الكلية للمجال على متوسط حسابي (2.38) بانحراف معياري(1.21).

فقد توافقت نتائج الدراسة مع دراسة(Broucek Stijn,2013) والتي هدفت لمعالجة بطالة خريجي الدراسات العليا في شمال افريقيا من خلال دعم العمالة، ووصلت الدراسة إلى عدةً نتائج منها: إنّ هذا البرنامج خفض من بطالة الخريجين بنسبة 8% بالرغم من التكاليف التي تحملتهاً من كل أربعة خريجين استفاد من هذا البرنامج، كما توصلت الدراسة أنّ ين أيضا أن واحدا الدولة، وتب إ هذا البرنامج يحتاج إلى تحديث وتطوير، من حيث انه يجب أن يتضمن التدريب على العمل، وسداء المشورة للخريجين، وكذلك توزيع فرص العمل بعدالة وليس بحسب من يسجل أوال يحصل على الوظيفة.

وأيضا دراسة كاجاري (Kagaari,2007) ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة النتائج التالية:

1. السياسات والأنظمة المعمول بها من قبل الدولة تفيد اختيار الطلاب لتخصصاتهم التي يرغبوا الالتحاق بها.
2. يتأثر اختيار الطلاب بالأشخاص المقربين مثل الأهل والأصحاب، وقد يختار الطالب تخصصا تقليدا لشخصية معينة مثل الأب أو لوجود مكان عمل بعد التدريب.
3. بعض المواضيع التي تم دراستها في المناهج تؤثر في اختيار الطلاب لتخصصاتهم.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. تعديل أنظمة القبول في كلية التخصصات المهنية.
2. توجيه الطلاب مهنيا وتزويدهم بالمعلومات الكافية قبل الالتحاق بالتخصصات.
3. تدعيم المناهج بالثقافة المهنية في السنوات التي تسبق الالتحاق بالكليات.

يعزو الباحث: أنه من أجل حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للطلبة الخريجين أنه على الجامعات ربط التخصصات بفرص العمل المتوفر بالسوق، وكذلك العمل على تشجيع الطلبة على إبراز مشاريعهم والعمل على دعمهم من خلال تقديم مساعدات وتوفير قروض أو فرص داعمة من أجل العمل الحصول على فرص العمل، وكذلك إبراز دور الحكومات والبلديات بتنمية مشاريعهم واستثمارها ودعمها.

توصيات الدراسة:

وبناءاً على ما توصلت إليه الدراسة من النتائج المذكورة نقدم التوصيات التالية:

1- أن تقوم الجامعات بوضع البرامج وعقد الندوات والورش لتوعية الطلبة بأهداف الجامعة والتخصصات الصناعية فيها وربطها بمؤسسات سوق العمل.

2- العمل على إعادة هيكلة المساقات في التخصصات الصناعية بشكل مستمر ليتلاءم مع تغيرات سوق العمل المتجددة.

3- زيادة عدد ساعات التدريب المعتمدة على حساب الجانب النظري.

4- التأهيل المستمر وتبادل الخبرة لرفع كفاءة الكادر التدريبي وأعضاء الهيئة التدريسية، من خلال برامج شراكة بين الجامعات المحلية وكذلك الجامعات المحلية والدولية من جهة أخرى، لتتلاءم ومستجدات سوق العمل.

5- انشاء وحدة لمتابعة الخريجين تقوم بإبرام الاتفاقيات مع مؤسسات سوق العمل، لاستجلاب مشاريع عملية وبحثية يقوم الطلبة والخريجين بإنجازها تحت إشراف سوق العمل.

النتائج

والتوصيات

1.5مقدمة

يوضح هذا الفصل ملخص للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وما استنتجه الباحث بناءً عليه بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة وإجراء مقارنات مع الدراسات السابقة إن وجدت، مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وأهدافها، وصولاً إلى بعض التوصيات المبنية على نتائج الدراسة:

2.5نتائج الدراسة

1. تبين أن أهم نتائج المجال الأول نحو توجهات التعليم المهني والتقني كانت أعلاها يساعدني التعليم المهني والتقني على تطوير شخصية مستقلة وتفكير واضح، وأن أقلها كانت أشعر بالرضا الذاتي لالتحاقي بالتعليم المهني والتقني لأنه ينسجم مع ميولي الشخصية.

2. تبين أن أهم نتائج المجال الثاني التدريب المهني كانت أهمها المساهمة في تزويد المتدربين بالمهارات اللازمة للعمل، ثم جاء بعدها يساعد الخريجين في الحصول على فرص العمل في مجال تخصصاتهم، وأقلها أهمية الفترة الزمنية للتدريب المهني كانت مناسبة لتعلم جميع المهارات.

3. وقد بينت نتائج المجال الثالث التخصصات المطروحة والتي كانت أهمها يتناسب عملك مع تخصصك، ثم يليها أنت راض عن تخصصك المهني/الصناعي، وحصلت فقرة هناك اقبال من أصحاب العمل على تشغيل خريجي تخصصك من كلية مجتمع/تدريب بالضفة أقل الفقرات أهمية.

4. تبين أن أهم نتائج المجال الرابع توفير فرص العمل والتي كانت أهمها أتوقع بأنني سأكون قادرا/ة على الالمام بالمهارات اللازمة لالتحاقي بسوق العمل، وأن أقلها أهمية يوفر لي التعليم والتدريب المهني والتقني فرصا أفضل لدخول سوق العمل.

5. لقد بينت نتائج المجال الأول للعوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية الفلسطينية، والتي أعطت أن أهم نتائجها عدم اهتمام الحكومة في

توفير فرص عمل للخريجين، ثم يليها الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من الجامعات والكليات الصناعية والمهنية، فيما كانت أقل الفقرات أهمية ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.

6. بينت نتائج المجال الثاني للعوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية، أن أهم النتائج عدم وجود ألية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة، فيما كانت أقل الفقرات أهمية أن سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.

7. لقد بينت نتائج المجال الثالث للعوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرص عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية، أن أهم النتائج كانت سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.

8. بينت المجال الرابع للاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات والكليات للتخصصات الصناعية والمهنية، أن أهم النتائج كانت المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد، ثم يليها مساعدة الخريجين في الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة، فيما كانت أقل الفقرات أهمية الفقرة العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.

3.5 توصيات الدراسة:

وبناءاً على ما توصلت إليه الدراسة من النتائج المذكورة نقدم التوصيات التالية:

1. أن تقوم الجامعات بوضع البرامج وعقد الندوات والورش لتوعية الطلبة بأهداف الجامعة والتخصصات الصناعية فيها وربطها بمؤسسات سوق العمل.

2. العمل على إعادة هيكلة المساقات في التخصصات الصناعية بشكل مستمر ليتلاءم مع تغيرات سوق العمل المتجددة.

3. زيادة عدد ساعات التدريب المعتمدة على حساب الجانب النظري.

4. التأهيل المستمر وتبادل الخبرة لرفع كفاءة الكادر التدريبي وأعضاء الهيئة التدريسية، من خلال برامج شراكة بين الجامعات المحلية وكذلك الجامعات المحلية والدولية من جهة أخرى، لتتلاءم ومستجدات سوق العمل.

5. انشاء وحدة لمتابعة الخريجين تقوم بإبرام الاتفاقيات مع مؤسسات سوق العمل، لاستجلاب مشاريع عملية وبحثية يقوم الطلبة والخريجين بإنجازها تحت إشراف سوق العمل.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

1) استراتيجية مقترحة للتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي لدعم الخريجين.

2) زيادات المساقات التدريبية في الجامعات الفلسطينية وأثرها في رفع كفاءة المخرجات التعليمية.

3) دراسة واقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية من وجهة نظر الطاقم التعليمي.

4) العمل على وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأمد من تطوير المهارات التدريبة لدى الخريجين.

المراجع

الملاحق

1.6المراجع:

1. حبيب، نور، فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة: دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،(2017).

2. فارس، أحمد، دور كليات المجتمع بمحافظات غزة في تنمية التعليم التقني من وجهة نظر الخريجين وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،(2014).

3. أبو معيلق، طلعت، تطوير أداء مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين،(2015).

4. نصر الله، عبد الفتاح، دور التعليم التقني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، فلسطين،(2018).

5. العكش، علاء، وبدح، وائل، دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة: دراسة تطبيقية على الكليات التقنية في قطاع غزة، الجامعية للعلوم التطبيقية_ قطاع غزة_ فلسطين، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الرابعة،(2020).

6. شرارة، أميرة، التعليم والتدريب المهني المستدام لخريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية: دراسة مقارنة لخبرتي الهند والصين، مجلة البحث العلمي في التربية، ع(21)، (2020).

7. العتيبي، عبد الله، وأبو عبيد، أحمد، درجة ملائمة برامج وخريجي المؤسسة العامة للتدريب المهني بالمملكة العربية، جامعة شقراء، القويعية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع(41)، ص71-129، (2018).

8. خلوف، ميسر، تغير معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة جنين للفترة2007-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

9. الأغا، صالح، دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة: دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية_ دير البلح، جامعة القدس المفتوحة، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، ع(5)، ص295-322،(2018).

10. الكرد، ضياء، الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،(2018).

11. عسيري، عالية، تصور مقترح من منظور التربية الإسلامية لمواجهة مشكلة البطالة والآثار المترتبة عليها في ضوء احتياجات سوق العمل السعودي، جامعة الملك خالد بأبها، المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(177)، ج(2)، (2018).

12. النملة، نادية، واقع التعليم الثانوي المهني في محافظات غزة وسبل تطويره في ضوء بعض التجارب العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،(2017).

13. أبو جراد، خليل، واقع البطالة في المخيمات الفلسطينية وتأثيرها على الاستقرار النفسي لدى عينة من الشباب الخريجين بمخيمات قطاع غزة، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، مجلة روافد، مج(02)، ع(02)، ص125-168،(2018).

14. ابراهيم، محمد، دور التعليم والتدريب المهني في مكافحة البطالة، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق، مجلة تكريت للحقوق، مج(4)، ع(3)، ج(1)، ص189-209،(2020).

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، رام الله، فلسطين،(2020/2019).

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، رام الله، فلسطين،(2019).

17. المحاريق، صخر سالم، "دور التعليم المهني والتقني في التنمية المجتمعية المستدامة من وجهة نظر المختصين والخريجين دراسة حالة: مؤسسات رابطة(TVET) في جنوب الضفة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس_ فلسطين، (2014).

18. مدخل الى التدريب المهني.(2001): نظام التعليم والتدريب التقني والمهني، معهد تدريب المدربين.

19. شلدان، أبو ليلة، أسباب عزوف طلبة الثانوية العامة عن التعليم المهني وسبل الحد منها، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية،(2016)

20. السيوف، محمد محمود(دكتور)، التعليم الصناعي المناهج _ سوق العمل _ الخريجين، الاكاديميون للنشر والتوزيع.

21. ابو نخلة، لميس، التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور تخطيط ودمج النوع الاجتماعي، مركو الدراسات النسوية، القدس، (1996)

22. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "اجتماع مسؤولي التعليم الثانوي العام ومسؤولي التعليم الثانوي المهني والفني ومسؤولي تخطيط القوى العامة حول تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية وبعض الأقطار الأجنبية"، الرياض: السعودية، (1998).

23. وزارة التربية والتعليم العالي، "الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية"، رام الله فلسطين، (2010).

24. اليونسكو، "دراسات في التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربية"، ط1، دار الحرية للنشر والتوزيع، بغداد،(1985).

25. الدلو، ح، استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، أكاديمية الإدارة والسياسة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين،(2017).

26. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية(202/2019)، رام الله، فلسطين،(2020).

27. وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي السنوي 2018/2017 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، غزة، فلسطين، (2018).

28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2020، المرأة في فلسطين، قضايا وإحصاءات،(2020)، رام الله فلسطين.

29. Mouzakitis, G. S. (2010). The role of vocational education and training curricula in economic development. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 2(2), 3914-3920.

30. وزارة التربية والتعليم العالي.(2020)، استخرج من الرابط التالي: http://www.mohe.pna.ps//Higher-Education/Institutions/Universities

31. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكالة وفا للأنباء.(2020)، استخرج من الرابط التالي: http://www.info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9203

32. السعو، صابرين.(2018). سوق العمل، استخرج من الرابط التالي: http://www.mawdoo3.com

33. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي/ التخصصات المهنية، http://www.abahe.uk تاريخ المشاهدة 2020/5/8.

34. http://www.hrdiscussion.com/hr111807.html تاريخ المشاهدة 2020/5/8.

35. وفـــــــــا وكالـــــــــــة الأنبـــــــــــاء والمعلومـــــــــــات الفلســـــــــــطينية http://www.info.wafa.ps/ar_pag.aspx?id=9202 تاريخ المشاهدة 2020/5/8.

36. وزارة التربيـــة والتعلـــيم العـــالي والبحـــث العلمـــي:-http//:www.mohe.pna.ps/Higher Education-System/Higher-Education-/ تاريخ المشاهدة 2020/5/22.

37. نســـــــــــــبة البطالـــــــــــــة بـــــــــــــين الخـــــــــــــريجين بفلســـــــطين: http//:www.alaraby.co.uk/economy/2019/15/05

http//www.24fm.ps/ar/news/1563370463 / تاريخ المشاهدة 2020/5/22.

38. كحيل، هشام، تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني التقني: متطلب أساسي للاستجابة الاحتياجات سوق العمل، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2015 رام الله- فلسطين.

39. عبد الفتاح نصر الله. دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.،2018

40. كلية هشام حجاوي التكنولوجية، المؤتمر الوطني الرابع للتعليم المهني والتقني، نابلس.2016.

2.6الملاحق

الملحق (1)

جدول المحكمين

الرقم	اسم المحكم
1	د. اياد عريقات
2	د. محمود حماد
3	د. عبد الرحمن الصباغ
4	د. محمد فرحات
5	د.محمد عكة

الملحق(2)

استبانة

" واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية "

حضرة الطالب/ة المحترم/ة:

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: **واقع سوق العمل من وجهة نظر خريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية** "، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

يرجى من حضرتك التعاون في استكمال البيانات من خلال الإجابة على جميع فقرات الاستبانة، علما بأن جميع إجاباتك ستكون سرية لا يطلع عليها سوى الباحث وسوف تستعمل لغايات البحث العلمي فقط.

وشكرا لكم لحسن تعاونكم، وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث: محمد جلال محمد سند

إشراف الدكتور: اياد لافي

الجزء الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (X) أمام الإجابة الصحية:

1. الجنس: (1) ذكر ○ (2) أنثى ○
2. العمر: (1) أقل من 20 سنة ○ (2) من 21–25 سنة ○ (3) من 26–36 ○ (4) من 37–46 سنة ○
3. الحالة الاجتماعية: (1) متزوج/ة ○ (2) أعزب/عزباء ○ (3) أرمل/ة ○ (4) مطلق/ة ○
4. المجال: (1) تقني ○ (2) مهني ○
5. مكان العمل: (1) قطاع حكومي ○ (2) قطاع خاص ○ (3) وكالة الغوث ○ (4) مؤسسة غير ربحية ○ (5) أخرى ( ) ○ (6) لم أعمل من حين التخرج
6. سنوات الخبرة: (1) لا يوجد ○ (2) أقل من سنتين ○ (3) من 2–4 سنوات ○ (4) 4 سنوات فأكثر ○

الجزء الثاني: أسئلة تتعلق بدور التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية في الحد من نسبة بطالة الخريجين في المجتمع المحلي من وجهة نظر الطلاب الخرجين والمدرسين الجامعيين.

القسم الأول: فيما يلي مجموعة من الأسئلة يرجى وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة من وجهة نظرك معبرا/ة عن مدى اتفاقك مع البنود التالية:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. التوجهات نحو التعليم المهني والتقني						
1	أشعر بالرضا الذاتي لالتحاقي بالتعليم المهني والتقني لأنه ينسجم مع ميولي الشخصية.					
2	يساعدني التعليم المهني والتقني على تطوير شخصية مستقلة وتفكير واضح.					
3	الوضع الاقتصادي المتدني جعلني أتجه للتعليم المهني والتقني.					
الرقم	البيان	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
2. التدريب المهني						
1	يتلاءم مع التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل.					
2	يساعد الخريجين في الحصول على فرص العمل في مجال تخصصاتهم.					
3	المساهمة في تزويد المتدربون بالمهارات اللازمة للعمل.					
4	حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب المهني					
5	توفر احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة.					
6	يتناسب التدريب المهني في التعامل مع الأجهزة التكنولوجية الحديثة للخريج.					

7	تهتم إدارة الجامعة باستمرار باستخدام وسائل لتقييم مهارات الخريجين المهنيين.					
8	يتناسب التدريب المهني مع المستوى المعرفي للمتدربين.					
9	الفترة الزمنية للتدريب المهني كانت مناسبة لتعلم جميع المهارات.					
	3. التخصصات المطروحة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	أنت راض عن تخصصك المهني/التقني.					
2	يتناسب عملك مع تخصصك.					
3	تساعد المهارات الفنية التي تلقيتها في الجامعة أو الكلية على القيام بالعمل الذي تمارسه في مجال تخصصك.					
4	هناك إقبال من أصحاب العمل على تشغيل خريجي تخصصك من كلية مجتمع/تدريب بالضفة.					
	4. ملائمة أعداد الخريجين	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يوجد نقص في تخصصك في سوق العمل.					
2	تقل أعداد الخريجين من الجامعات والكليات ومراكز التدريب مقابل زيادة فرص العمل المتاحة.					
3	تزداد احتياجات سوق العمل من أعداد الخريجين عاما بعد عام.					
	5. كفاءة الخريجين	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	تساعد المهارات الفنية التي تلقيتها في الجامعة أو الكلية أو المركز على القيام بالعمل الذي تمارسه في مجال تخصصك.					
2	يمكنك من خلال التدريب الذي تلقيته أن تنخرط					

	في سوق العمل من خلال ورشة خاصة بك.					
3	تشعر أنك بحاجة إلى دورات تدريبية مكملة تساعدك في مزاولة المهنة.					
	6. توفير فرص عمل	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يوفر لي التعليم والتدريب المهني والتقني فرصا أفضل لدخول سوق العمل					
2	يتلاءم تخصصي المهني والتقني مع الحياة اليومية الحديثة وأوضاع السوق واحتياجاته					
3	أتوقع بأنني سأكون قادرا/ة على الإلمام بالمهارات اللازمة لالتحاقي بسوق العمل					
4	أتوقع أن يحقق لي تخصصي في التعليم والتدريب المهني والتقني دخلا جيدا					

القسم الثاني: يرجى الاختيار من 1 إلى 5 التي تعبر عن رأيك في العبارات المذكورة وذلك بوضع دائرة على الخيار المناسب لك، حيث رقم1 أقل درجة ورقم 5 أعلى درجة:

المجال الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي الجامعات والكليات الصناعية والمهنية الفلسطينية.						
الرقم	**العبارة**	**درجة الاختيار من 1-5**				
1	ضعف سوق العمل الداخلي في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
2	عجز سوق العمل في الأراضي الفلسطينية عن استيعاب الخريجين من التخصصات الصناعية والمهنية.	1	2	3	4	5
3	عدم اهتمام الحكومة في توفير فرص عمل للخريجين.	1	2	3	4	5
4	الازدياد المستمر لأعداد الخريجين من الجامعات والكليات الصناعية والمهنية.	1	2	3	4	5
5	اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.	1	2	3	4	5
المجال الثاني: العوامل الخاصة بالناحية الأكاديمية والتدريب للخريج المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي التخصصات						

الصناعية والمهنية.						
الرقم	العبارة	درجة الاختيار من1-5				
1	سمعة الجامعة أو الكلية التي تخرجت منها.	1	2	3	4	5
2	الخبرة العملية للخريج بعد تخرجه.	1	2	3	4	5
3	عدم وجود ألية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين والخريجات في البحث عن فرص عمل مناسبة.	1	2	3	4	5
4	عدم التواصل بين الجامعة من جهة وسوق العمل بقطاعيه من جهة أخرى.	1	2	3	4	5
المجال الثالث: العوامل السياسية المؤثرة في الحصول على فرص عمل لخريجي التخصصات الصناعية والمهنية.						
الرقم	العبارة	درجة الاختيار من1-5				
1	انعدام الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
2	سياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
المجال الرابع: الاقتراحات لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات والكليات للتخصصات الصناعية والمهنية.						
الرقم	العبارة	درجة الاختيار من1-5				
1	ربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5
2	العمل على إتباع السياسات طويلة الأجل لحل المشكلة.	1	2	3	4	5
3	مساعدة الخريجين في الحصول على تمويل للبدء في إقامة المشروعات الصغيرة.	1	2	3	4	5
4	المساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.	1	2	3	4	5
5	ترتيب الأولويات من حيث تطوير التعليم والتدريب المناسب لاحتياجات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.	1	2	3	4	5

شكرا لتعاونكم.....

فهرس المحتويات

الإهداء 2
الإقرار ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
شكر وتقدير ..... ب
مصطلحات الدراسة ..... ت
الملخص ..... ث
Abstract ..... ج
الفصل الأول 1
1.1 مقدمة الدراسة: 2
2.1 مشكلة الدراسة: 3
3.1 أهمية الدراسة: 4
4.1 أهداف الدراسة 5
5.1 أسئلة الدارسة 5
الفصل الثاني 7
1.2 المبحث الأول: التعليم المهني والتقني في فلسطين 8
1.1.2 التعليم المهني والتقني في دولة فلسطين 8
2.1.2 نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين: 10
3.1.2 واقع التعليم الجامعي وانعكاسه على البطالة في فلسطين: 12
4.1.2 واقع التعليم والتدريب التقني والمهني: 14
5.1.2العلاقة بين التعليم التقني والمهني وسوق العمل 16
6.1.2 برامج التعليم والتدريب المهني والتقني: 17
7.1.2 أنواع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: 18
8.1.2 أهداف التعليم والتدريب المهني والتقني 19
9.1.2 خصائص التعليم المهني 20
المبحث الثاني: التدريب المهني 24
2.2 التدريب المهني 24
1.2.2 مفهوم التدريب المهني 24
2.2.2 نبذة تاريخية حول التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية 25
4.2.2 خريجي التدريب والتعليم المهني والتقني: 29
1.4.2.2 توزيع خريجي التدريب والتعليم المهني حسب برامج التدريب 29
توزيع الطلاب المتخرجين حسب البرنامج (التخصص): 30
3.4.2.2 الخصائص الاجتماعية لخريجي التدريب والتعليم المهني 33
4.4.2.2 واقع البطالة في صفوف خريجي التدريب المهني في فلسطين 35

5.4.2.2 نسبة البطالة بين الخريجين بفلسطين 36
الفصل الثاني: المبحث الثالث 42
2.2 المبحث الثاني الدراسات السابقة 42
2.2.2الدراسات المحلية.....42
2.2.3 الدراسات العربية.....46
الفصل الثالث 53
1.3تمهيد: 54
2.3منهج الدراسة: 54
3.3مجتمع الدراسة وعينتها:.....54
4.3أداة الدراسة: 56
5.4اختبار وثبات أداة الدراسة: 57
6.3الأساليب الإحصائية المستخدمة: 58
7.3متغيرات الدراسة: 59
المتغيرات المستقلة:.....59
9.3المعالجة الإحصائية:.....60
الفصل الرابع 61
1.4مقدمة 62
2.4الإجابة على مجالات الدراسة 62
الفصل الخامس.....78
1.5مقدمة 79
2.5نتائج الدراسة.....79
3.5توصيات الدراسة: 80
الفصل السادس 82
1.6المراجع: 83
2.6الملاحق 88
فهرس المحتويات 95
فهرس الجداول.....97
فهرس الاشكال.....97

فهرس الجداول

جدوب رقم (1) معدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد (20-29) سنة في فلسطين الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة والجنس، 2017. 23
جدول رقم (2) أعداد المتخرجين حسب التخصص(تخصصات اسكد العامة) والجنس: 31
جدول رقم (3) انواع التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية 40
جدول(4): خصائص أفراد مجتمع الدراسة الذين شملتهم الدراسة 55
جدول (5): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة حول " واقع سوق العمل بالنسبة لخريجي التخصصات الجامعية الصناعية والمهنية الفلسطينية من وجهة نظرهم. 57
الجدول (6): نتائج معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للمجالين والدرجة الكلية. 58
جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة 62
الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الأول 63
الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثاني 64
الجدول رقم (10)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثالث 66
الجدول رقم (11)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الرابع 68
الجدول رقم (12)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الأول 70
الجدول رقم (13)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثاني 72
الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الثالث 73
الجدول رقم (15)المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمجال الرابع 75

فهرس الاشكال

شكل رقم (1) التالي يبين توزيع الطلبة الخريجين حسب الشهادة وحسب نوع المؤسسة 30
رسم (1) توضيح توزيع خريجي التعليم والتدريب المهني حسب برنامج التدريب 32
شكل رقم (2) نسبة خريجي التدريب المهني من اجمالي السكان في سن العمل مقسمة حسب الفئة العمرية 34
شكل رقم (3) نسبة خريجات التدريب والتعليم المهني من إجمالي السكان في سن القوى العاملة مقسمة حسب الفئة العمرية 34
شكل رقم (4) أعداد خريجي التدريب والتعليم المهني من كلا الجنسين حسب الفئات العمرية وبرامج التدريب 35
شكل رقم (5) معدلات البطالة بين خريجي التدريب والتعليم المهني حسب برنامج التدريب والجنس 36